جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

رسالة ماجستير بعنوان

"أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية في الأردن للفترة (١٩٩٨-٢٠١٠م)"

"Impact of the Jordanian Central Bank's Control on the Profitability of Islamic banks in Jordan for the period (1998-2010 AD)"

إعداد

جمال الدين حسين حجير

(٠٨٢٠٥٠٣٠١١)

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل

والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت

(٢٠١٠-٢٠١١م)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية في الأردن للفترة (١٩٩٨-٢٠١٠م)"

"Impact of the Jordanian Central Bank's Control on the profitability of Islamic banks in Jordan for the period (2010-1998 AD)"

إعداد

جمال الدين حسين حجير

(٠٨٢٠٥٠٣٠١١)

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. محمود علي جرادات	مشرفاً ورئيساً	
د. حسين علي الزيود	عضواً	
د. جمعة مصطفى عباد	عضواً	
د. محمود حسين الوادي	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت

(٢٠١٠-٢٠١١م)

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ١١٩ ١١٧ ٢٠١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى والدي ووالدتي رحمهما الله، إلى من كان دعائهما ورضاهما سر نجاحي
"واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً" (الإسراء ٢٤)

إلى زوجتي وأولادي. إلى الذين أرجو الله أن يجعلهم قرة عيني في الدنيا والآخرة
"رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا" (الفرقان ٧٤)

إلى إخواني وأخواتي جمعني الله فيهم على الخير دائماً وفي جنات الخلد إن شاء الله
"وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ" (الحجر ٤٧)

إلى أصدقائي وزملائي وكل من شجعني على متابعة دراستي العليا
"لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى" (الأنعام ٧١)

إلى أساتذتي ومعلميني الذين تعاملنا بكل إحترامٍ وتقدير
"قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ" (الزمر ٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرفهم وخاتم الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أحمد الله عز وجل على إتمام هذا العمل وإنجازه ، وأتقدم بخالص الشكر والإمتنان لأستاذي ومعلمي ونبراسي في طلب العلم الدكتور محمود علي جرادات الذي لم يبخل علي بملاحظاته القيمة طوال فترة التحضير لهذه الرسالة، داعياً الله عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأسرة التعليمية والإدارية في جامعة آل البيت وأخص بالذكر كل من الدكتور حسين الزيود والدكتور جمعة عباد والدكتور هيل الجنابي والدكتور إبراهيم البطاينة الذين ما بخلوا يوماً في تقديم النصح والمشورة لي طيلة فترة إعدادي هذه الرسالة. ولا أنسى في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني لإتمام هذا العمل وفقهم الله جميعاً وجزاهم الله عني خير الجزاء. وإلى كلٍ من مدير الرقابة في البنك المركزي الأستاذ محمود صبيحات وإلى الدكتور حسين السعيد نائب مدير عام البنك الإسلامي الأردني لهما مني كل الشكر والتقدير.
و مسك الختام .. إلى شريكة حياتي ورفيقتي في دربي الطويل ومشوار حياتي زوجتي الغالية، وإلى أولادي فلذات كبدي (خالد، حمزة، ياسر،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عاصم ومحمد) الذين تحمّلوا معي معاناة البحث ومشقته والذين تحمّلــوا بُعدي عنهم لأوقاتٍ كثيرة حيث إنشغالي برسالتي.

قائمة المحتويات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخص الدراسة

"أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية في الأردن للفترة (١٩٩٨-٢٠١٠م)"

إعداد: جمال الدين حسين حجير

إشراف الدكتور: محمود علي جرادات

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن من الفترة (١٩٩٨-٢٠١٠) حيث شملت الدراسة عدداً من العوامل وهي (الإحتياطي النقدي الإلزامي، نسبة السيولة ومعدل كفاية رأس المال). تألّفت عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وقد تم عمل مسح شامل لعينة الدراسة، حيث تم دراسة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك عن طريق جمع البيانات المالية من التقارير السنوية لهذه المصارف. تكوّنت فترة الدراسة من ثلاث عشرة سنة وذلك للتمكن من قياس المؤشرات الأساسية لتحديد العوامل التي تؤثر على ربحيّة البنوك الإسلامية في الأردن.

وقد إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي وذلك من خلال إختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتعلقة بهذه العوامل حيث تم إستخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تطبيق إختبار الإستقرارية Unit Root Test ، ثم إختبار تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression على جميع متغيرات الدراسة، وبعد تطبيق هذه الإختبارات الإحصائية للفرضيات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي الـ (EViews) تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي ومعدل كفاية رأس المال اللذان يفرضهما البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن، بينما أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية في الأردن. وقد

تم وضع بعض التوصيات اللازمة لتتوائم مع خصوصية البنوك الإسلامية مثل إمكانية قيام البنك المركزي بإستثمار أرصدة البنوك الإسلامية المحلية الفائضة عن الإحتياطي النقدي الإلزامي على أساس المضاربة حيث يتم توزيع العائد على الطرفين، كما يمكن إنشاء صندوق مشترك للسيولة تساهم فيه البنوك الإسلامية بنسبة من أموال السيولة الفائضة ليتم تقديم السيولة اللازمة للبنك الإسلامي الذي يمر بحالة عجز مؤقت نتيجة سحوبات نقدية كبيرة غير متوقعة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــة

يقوم البنك المركزي بإحكام الرقابة على البنوك التجارية مثل تنظيم عملية الإئتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة ليتجاوب هذا الإئتمان مع متطلبات النمو الإقتصادي والإستقرار النقدي المنشود، كما يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية وضمان المودعين والمساهمين ، بالإضافة إلى صلاحية الموافقة على ترخيص البنوك وإندماجها وسحب رخصها وفتح الفروع الداخلية والخارجية. والهدف من هذه الرقابة هو حماية أموال المودعين وسائر الدائنين الآخرين بالإضافة إلى المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف وسلامة أدائها المصرفي والإطمئنان إلى إلتزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية.

تقوم البنوك المركزية بتطبيق سياستها النقدية وأدوات الرقابة على جميع البنوك سواء إسلامية أو تجارية تقليدية على حدٍ سواء بدون أي مراعاة لخصوصية البنوك الإسلامية، فبالرغم من خصوصية البنوك الإسلامية من حيث الموارد والإستخدامات إلا أن البنك المركزي يقوم بتطبيق نفس أدوات الرقابة على جميع البنوك بما فيها الإسلامية (مثل سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، نسبة السيولة القانونية، معدل كفاية رأس المال). بينما لا تستفيد البنوك الإسلامية من ودائعها في البنك المركزي لأنها بدون فائدة ولا تقترض منها ولا تعيد خصم الأوراق التجارية، بل تقوم البنوك الإسلامية بالإحتفاظ بسيولة نقدية عالية حتى تكون جاهزة لأية سحوبات مفاجئة كونها لا تستطيع الإقتراض من البنك المركزي، بالإضافة الى السياسات النقدية الأخرى التي يطبقها البنك المركزي الأردني والتي تؤثر سلباً على بقية البنوك الإسلامية وتنعكس بالتالي على نسب توزيع الأرباح على حسابات الإستثمار لديها ، لذلك تحاول الدراسة بيان أثر رقابة البنك المركزي في تطبيق نسب السيولة القانونية والإحتياطي الإلزامي ومعدل كفاية رأس المال المفروضين من قِبل البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية الأردنية.

وقد قُسِّمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول تناول الفصل الأول فيها الإطار العام للدراسة، بينما تناول الفصل الثاني البنك المركزي الأردني نشأته وأهدافه وأدوات السياسة النقدية التي يطبقها على البنوك بشكل عام، أما الثالث فقد تحدث عن البنوك الإسلامية نشأتها وأهدافها وعن مصادر أموالها وإستثماراتها، والرابع تحدث عن أثر أدوات السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية الأردنية. أما الفصل الخامس والأخير فقد تناول الجانب التطبيقي والنتائج والتوصيات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق أدوات الرقابة التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية الأردنية والمتمثلة في:

- نسبة السيولة القانونية
- نسبة الإحتياطي الإلزامي
- معدل كفاية رأس المال

وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ –٢٠١٠م.

أهمية الدراسة :

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة إنطلاقاً من أهمية الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي على الجهاز المصرفي بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف السياسة النقدية، بالمقابل فإن الدراسة تكتسب أهمية إضافية حيث تلقي الضوء على تأثير تطبيق أدوات الرقابة المصرفية على ربحيّة البنوك الإسلامية. إلا أنّ البنوك الإسلامية تعاني من خضوعها لنفس أدوات السياسة النقدية التي تطبق على البنوك التقليدية وإنّ بعض هذه الأدوات ما هو قائم على الربا كسعر إعادة الخصم والمقرض الأخير والنسب الإئتمانية التي تفرضها البنوك المركزية .

هناك الكثير من التوصيات والمطالبات من عدة جهات مالية وشرعية لإعطاء بعض الخصوصية للبنوك الإسلامية لكي تبقى المنافسة عادلة مع البنوك التقليدية دون المساس بالأسس الشرعية التي قامت عليها هذه البنوك الإسلامية ودون التأثير على ربحيتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشكلة الدراسة :

يطبق البنك المركزي الأردني طريقة موحدة للرقابة على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على حدٍ سواء، وهي تشتمل على فرض نسب الإحتياطي النقدي الإلزامي ، نسب السيولة القانونية ، السقوف الإئتمانية ، إعادة الخصم ،معيار كفاية رأس المال وغيرها من أدوات الرقابة والتي قد تؤثر سلباً على البنوك الإسلامية وتنعكس بالتالي على أرباح الحسابات الإستثمارية لديها، وباستثناء عملية إعادة الخصم والسقوف الائتمانية وكل ما هو ربوي، فإن مشكلة الدراسة تنبع من التساؤلات الآتية :

- **المشكلة الأولى** : ما أثر نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية؟

- **المشكلة الثانية** : ما أثر نسبة الإحتياطي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية؟

- **المشكلة الثالثة** : ما أثر معيار كفاية رأس المال المفروض من قبل البنك المركزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل البنك المركـــزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

الفرضية الثانية :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإحتياطي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركـــزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإحتياطي الإلزامي المفروض من قبـــل البنـــك المركـــزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

الفرضية الثالثة :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المفروض من قبل البنـــك المركـــزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المفروض مـــن قبـــل البنـــك المركـــزي الأردني على ربحّية البنوك الإسلامية الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منهجية الدراسة :

أولا : مجتمع وعينة ومحددات الدراسة :

مجتمع الدراسة :

يتكوّن مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن البالغ عددها ثلاثة بنوك وهي :

١. البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار.
٢. البنك العربي الإسلامي الدولي .
٣. بنك دبي الأردن الإسلامي

عينة الدراسة :

تتألف عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني ، والبنك العربي الإسلامي الدولي ، حيث تمّ إستثناء بنك دبي الإسلامي وذلك لأنه حديث الإنشاء وبياناته لا تتوافق مع فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٠م) كونه لم يكمل عامه الأول.

محددات الدراسة:

تم إختيار فترة الدراسة لمدة ثلاثة عشر عاماً للفترة (١٩٩٨- ٢٠١٠) حتى تكون الأساس التي تستخرج منها النتائج الصحيحة والسليمة من الناحية المالية ويمكن الإعتماد عليها وضمان توفر البيانات المالية اللازمة لأغراض التحليل. وقد حاول الباحث بدء دراسته من العام ١٩٩٥ ولكن كون البنك العربي الإسلامي أُنشئ في الأردن عام ١٩٩٧ وباشر أعماله في ١٩٩٨\١٢\٩ وحيث أن أول بياناته المالية كانت عن عام ١٩٩٨ فقد تمّ تحديد فترة مدة الدراسة لتكون منذ عام ١٩٩٨ ولغاية عام ٢٠١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: مصادر جمع المعلومات :

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات :

المصادر الأوليّة : قام الباحث بعمل لقاءات مع كلٍ من مدير الرقابة في البنك المركزي الأردني ونائب مدير عام البنك الإسلامي الأردني حيث قاما مشكورين بالإجابة على بعض إستفسارات البحث.

المصادر الثانوية : من خلال التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة، حيث سيتم الإعتماد على المؤشرات المالية في البنوك السابقة، ومن خلال المراجعة والمسح للدراسات السابقة في مجال الإستثمارات في البنوك الإسلامية والتجارية ، والكتب والمقالات والتقارير والإحصائيات والرسائل الجامعية، سواء أكانت منشورة أو غير منشورة ، والشبكة العالمية للإتصالات الحديثة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً : النموذج القياسي وتحليل البيانات :

تم إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل تحليل المعلومات والتعرف على العلاقة بين العوامل المستقلة والعوامل المتغيرة، بالإضافة إلى أنه يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل وإستخراج إستنتاجات ذات دلالة للمشكلة.

ومن أجل التأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بالدراسة فقد تمّ إستخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تطبيق إختبار الإستقرارية Unit Test Root ثم إختبار تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression على جميع متغيرات الدراسة، وقد تم تطبيق هذه الإختبارات الإحصائية للفرضيات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي الـ (EViews).

حيث إعتمد نموذج الدراسة على صياغة نموذج يربط بين كل من المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة، نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي ، ومعدل كفاية رأس المال) وبين المتغير التابع(ربحيّة البنوك الإسلامية)، وعلى النحو الآتي :-

$$P= a + B_1L + B_2LR + B_3CA + \square_i$$

حيث :

P: الربحيّة (Profit)

a: الحد الثابت

L: السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية (Liquidity).

LR: الإحتياطي النقدي الإلزامي (The Compulsory Cash Reserve).

CA: معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy).

$\square_i$: حدّ الخطأ (Erorr Term)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً : **مصطلحات الدراسة**

- **الربحيّة**[١] : الربحية هي مؤشر هام على الأداء المالي. وهي تمثل العائد الذي نجح في توليد الأعمال التجارية من خلال إستخدام أُصولها.
- **نسبة السيولة القانونية**[٢] : تفرض من قبل البنك المركزي للتحكم في عملية منح الإئتمان وتطبيق السياسة النقدية التي يقرها في زيادة أو تقليل منح الإئتمان، والسيولة هي من أهم المشاكل التي تواجه عمليات الإئتمان المصرفي وذلك للتعارض القائم بين هدفي الربحيّة والسيولة، وقد حدّد البنك المركزي الأردني الحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية الواجب على البنوك الإلتزام بها وهي ٣٠%.
- **الإحتياطي النقدي الإلزامي**[٣] : هو أن تطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية وضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، وللبنك المركزي حرية تغيير هذه النسبة حتى تتلائم مع الظروف الإقتصادية والمالية المتغيرة. ويلزم البنك المركزي البنوك التجارية بهذه النسبة حفاظاً على سلامة الوضع المالي لها ولضمان حقوق المودعين، ولقد حدّد قانون البنك المركزي الأردني نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة على ودائع البنوك التجارية ما بين (٥%-٣٥%).
- **معدل كفاية رأس المال**[٤] : هي نسبة رأس مال البنك إلى أصوله المرجحة بالمخاطر. وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى. وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، أي قدرة البنك على تسديد إلتزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

---

[١] موقع المحيط المالي http://www.financeocean.org/finance_glossary/definition/230-profitability

[٢] عباد، جمعة، "علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ٢٠٠٦.

[٣] حشاد، نبيل، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٤.

[٤] قاموس معلومات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية IBIS www.ibisonline.net

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **البنوك الإسلامية:** لقد وضعت تعاريف عدة للبنك الإسلامي، حيث عُرِّف البنك الإسلامي بشكل عام بأنّه: (مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية)[1].

وعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ : «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء»[1].

- **البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الإئتمان المصرفي"[2]. كذلك يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الإقتصاد القومي، و تباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[3].
- **البنوك المركزية:** البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة تابعة للدولة ، يحتّل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتّى سلامة أسس النظام المصرفي ، ويوكل إليه الإشراف على السياسة الإئتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الإقتصادي والإجتماعي. يستند البنك المركزي في عمله على نظم إقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية وإجتماعية معينة لا بد أن تترك أثرها على طبيعة وظائفه وماهيّة أهدافه ونوع وسائله.[4]

---

[1] الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي ، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٩٨، صفحة (١٧٤).

[2] درمي عبد النور، دحام عبد الرزاق، "دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن عن طريق القروض العقارية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدينة ٢٠٠٦، ص ٥.

٣ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٢٤.

٤ العصار، رشاد، "النقود و البنوك" ، عمان ، ص ٦٧ – ٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **الرقابة المصرفية:** هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية على البنوك التجارية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك توصيلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الإقتصادية ويحافظ على حقوق المؤسسة والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها.[١]

خامساً : متغيرات الدراسة :

١. **المتغيرات المستقلة وتشمل :**

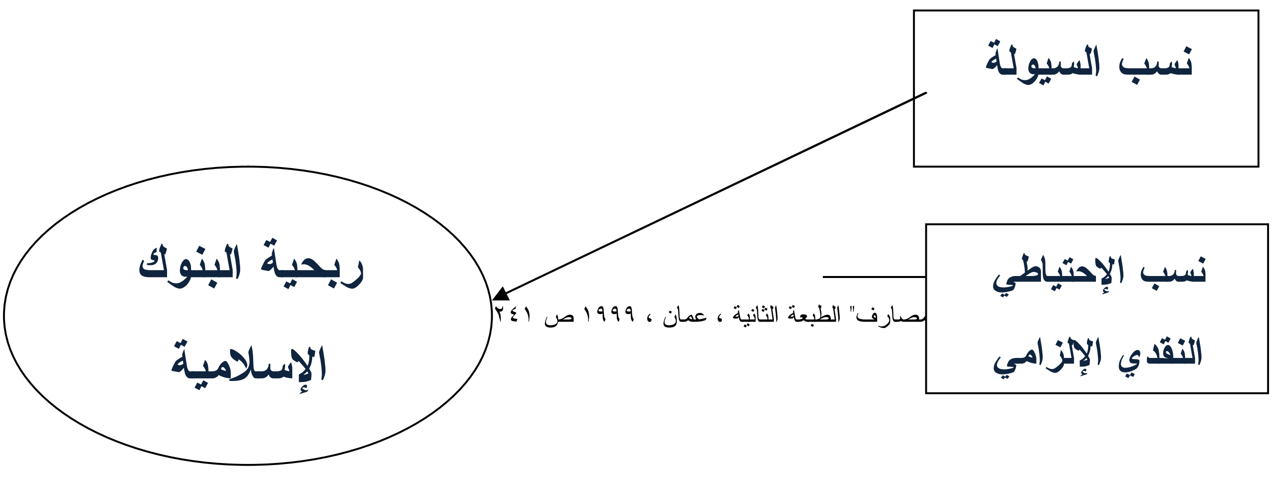
أ. نسب السيولة.

ب. نسب الإحتياطي النقدي الإلزامي.

ج. معدل كفاية رأس المال.

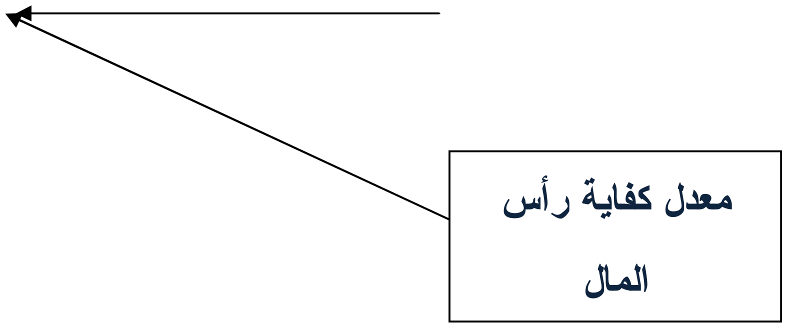
٢. **المتغير التابع : ربحيّة البنوك الإسلامية**

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**



مصارف" الطبعة الثانية ، عمان ، ١٩٩٩ ص ٢٤١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit



الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات باللغة العربية

١. دراسة (بوشرمة وناصر، ٢٠١٠م)[١]، بعنوان (متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر الممثلة ببنك البركة الجزائري وبنك السلام، وأثر رقابة البنك المركزي الجزائري الموحدّة على البنوك الإسلامية والتجارية الجزائرية من خلال نسبة الإحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسبة السيولة المفروضة من قبل، ومعدل كفاية رأس المال .

وخلصت الدراسة إلى أن البيئة المصرفية الإسلامية تواجه تحديات كبيرة نتيجة لعدم وجود معاملة خاصة للبنوك الإسلامية تُميِّزها عن البنوك التجارية ، بالإضافة إلى أن نسبة الإحتياطي القانوني المفروض على الودائع قد خفض من عوائد البنوك الإسلامية، وذلك بسبب تجميد جزء من السيولة دون إستغلالها، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الإحتياطي بعكس البنوك التجارية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها لما في ذلك من مخالفة شرعية، ولا من حيث توفير الحماية لأصحاب هذه الأموال لأنها ودائع مضاربة تشارك في الربح والخسارة .

٢. دراسة (بو عبدلي ٢٠١٠)[١] بعنوان (المتغيرات المالية والمصرفية المعاصرة وأثرها على البنوك الإسلامية). من خلال هذه الورقة إستطاع الباحث تسليط الضوء على أهم

---

[١] . عبد الحميد بوشرمة وسليمان ناصر، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث ، عدد ٧، الجزائر، ٢٠١٠م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتغيرات المالية والمصرفية المعاصرة، والتي كان لها أثر كبير على البنوك التقليدية، وكذلك البنوك الإسلامية والتي تمثل محور هذا البحث، حيث لوحظ من خلال ما سبق أن البنوك الإسلامية نظراً لصغر حجمها ومحدودية نشاطاتها العالمية، تواجه تحديات ضخمة للتماشي مع التطورات الإقتصادية، دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تعمل على أساسها.

فبالرغم من أن للعولمة المالية، الجاتس وإتفاقية بازل ٢ آثار متفاوتة على البنوك التقليدية، فإنها تمثل تحدياً كبيراً جداً للبنوك الإسلامية، لا يمكنها مواجهته، إلا بإتخاذ تدابير وإستراتيجيات مختلفة تعمل على الرفع من أدائها، وتطوير أساليب عملها بما يرقى لمواجهة المنافسة، مع الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يمثل معادلة صعبة، تجعل من هذه البنوك تعمل بجدٍ وتفكر في أساليب إسلامية مبتكرة، وتعمل على تطوير أحجامها من خلال إندماجها مع بعضها البعض لمواجهة المنافسة.

٣. دراسة دوابة (٢٠٠٩)[٢] بعنوان (علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مصر). سعت الدراسة إلى إختبار مدى صحة الفرض التالي: هل الأساليب والأدوات الرقابية والتمويلية التي يطبقها البنك المركزي المصري على البنوك التقليدية تصلح للتطبيق على البنوك الإسلامية في مصر؟ ويهدف إلى التعرف على الأدوات الرقابية والتمويلية للبنك المركزي المصري ومدى صلاحيتها للتطبيق على البنوك الإسلامية في مصر، والبدائل المتاحة في حالة عدم صلاحيتها لذلك.

وقد إعتمد الباحث على أسلوب البحث الميداني المكتبي لدراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المنشورة من مصادر مختلفة عن موضوع البحث، بالإضافة إلى أسلوب البحث الميداني الحقلي من خلال الزيارة الميدانية للبنك المركزي المصري، وللبنوك الإسلامية في مصر ممثلة في بنك فيصل الإسلامي المصري، والمصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية، وبنك التمويل السعودي، والمقابلات الشخصية لبعض المسؤولين بها.

---

[١] بو عبدلي أحلام، ، "المتغيرات المالية والمصرفية المعاصرة"، غارداية، الجزائر ٢٠١٠ -http://iefpedia.com/arab/wp content/uploads/2010/

[٢] أشرف محمد دوابة،"علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية"دراسة تطبيقية على مصر، بحث مقدم إلى ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية "، دبي، ٣-٥ سبتمبر، ٢٠٠٥م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث تم التعرف على العلاقة بين البنك المركزي المصري والبنوك الإسلامية في مصر، ومدى صلاحية الأدوات الرقابية والتمويلية للبنك المركزي المصري للتطبيق على تلك البنوك.
وقد تبيّن أن العلاقة بين المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقدي لم تميّز بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، رغم ما تتسم به البنوك الإسلامية من طبيعة خاصة في نظام عملها، بل إنه في الوقت الذي أفرد القانون ببنوك القطاع العام لم ينتهج نفس النهج بالنسبة للبنوك الإسلامية.
كما أنّه تبيّن أن الأساليب والأدوات الرقابية والتمويلية التي يطبقها البنك المركزي المصري على البنوك الإسلامية لا تتفق بوضعها الحالي في مجملها مع طبيعة عمل تلك البنوك، وفي مقدمة ذلك سياسة الإحتياطي القانوني، والسيولة النقدية وسعر الخصم والسوق المفتوحة ومعيار كفاية رأس المال والسقوف الإئتمانية وحظر التعامل في الأصول المنقولة والثابتة والبيانات والتفتيش والمقرض الأخير للبنوك مما يعد معوقاً لنشاطها وأهدافها الإستثمارية.
وفي هذا الإطار يوصي الباحث بأهمية مراعاة البنك المركزي المصري لطبيعة ونظام عمل البنوك الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها مع إتباع أساليب وأدوات رقابية وتمويلية تتفق مع طبيعة تلك البنوك فيتم تطبيق سياسة الإحتياطي القانوني على الودائع الإستثمارية والتي يحكمها عقد المضاربة مع أهمية إنشاء وتفعيل صندوق التأمين على الودائع الذي نصّ عليه قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م على أن يكون ذلك أساساً تعاونياً بين البنوك وبعيداً عن آلية سعر الفائدة.

٤. دراسة فرودي (٢٠٠٩)[١] بعنوان (المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية)، حيث تعرض الباحث إلى مجموعة المخاطر التي تؤثر على عمل المصارف الإسلامية من المخاطر الإقتصادية والبيئة الخارجية ومخاطر البيئة الذاتية للمصرف. حيث ركزت الدراسة على مخاطر السيولة ورأس المال، فقد تبيّن أن إدارة السيولة في البنك الإسلامي على درجة عالية من الأهمية نظراً للظروف التي تتعرض لها المصارف الإسلامية قياساً بالمصارف التقليدية، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض العائد على الأموال المستثمرة والعائد على حقوق المساهمين.

---
[١] فرودي حسن، "المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية"، جامعة حلب، ٢٠٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. دراسة (إبراهيم عبادة– ٢٠٠٧م)[١]، بعنوان (مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة). تناولت الدراسة عدد من العوامل التي تعتبر مؤشرات تدلّل على نجاح البنوك التي تعمل في النشاط المصرفي الإسلامي. وتكوّنت عينة الدراسة من ١٢ بنكاً من البنوك الإسلامية والتقليدية للمقارنة بين أداء كليهما، وتحديد مؤشرات نجاح المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح المصرفية الإسلامية يرتبط بعدة عوامل هامة من بينها قدرتها على إبتكار صيغ جديدة متميزة ومتنوعة.

٦. دراسة (شابرا وعمر، ٢٠٠٦م)[٢]، بعنوان (الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية).

تناقش الدراسة آلية للوصول إلى حلول مشكلات العمل المصرفي الإسلامي المتعلقة بالمخاطر المصرفية، سواء الإئتمانية أو مخاطر السيولة أو التشغيل أو غيرها، والتي تمثل عائقاً أمام عمل المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال تفعيل دور للإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية في معالجة هذه القضايا من خلال التدقيق الداخلي والخارجي والمراقبة والإشراف، ومن خلال وكالات تصنيف الإئتمان، فعن دور المودعين والمساهمين أنفسهم; إذ يعد الباحثان إن أهم سبب لبقاء البنك وإستمراره هو ثقة المودعين والمساهمين في سلامة البنك وقوة مركزه المالي والشرعي، وقد إستخدم الباحثان أسلوب الإستقصاء للإجابة على أسئلة الدراسة، وأظهرت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل في بيئة غير مناسبة من حيث النظام المصرفي الثنائي الإسلامي والتقليدي، مما يعني عدم تحقق نتائج مناسبة حول أداء المؤسسات المالي ، وبالتالي الحاجة إلى إدارة مؤسسية فعّالة.

٧. دراسة (الوادي، ٢٠٠٦م)[٣]، بعنوان (الآثار الرقابية والإقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والإئتمان في البنوك الإسلامية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم الآثار الإقتصادية والرقابية الناجمة عن أدوات رقابة البنك المركزي الأردني على الودائع والإئتمان فى البنوك الإسلامية من خلال التعرف على

---

١. إبراهيم عبادة، "مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٧م.

٢. شابرا، محمد عمر، و عمر، حبيب، ، "الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية والإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة ،٢٠٠٦م.

٣. الوادي، محمود حسين، "الآثار الرقابية والإقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والإئتمان في البنوك الإسلامية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد ٢،الأردن ، ٢٠٠٦م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفهوم البنك المركزي لودائع البنوك الإسلامية وأدوات التمويل والإستثمار فيها من الناحية العملية والآثار المترتبة على هذا المفهوم. وشملت عينة الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن المتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للأدوات الرقابية وآثارها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : لا يراعي البنك المركزي خصوصية ودائع البنوك الإسلامية الإستثمارية بل تعتبرها ديناً في ذمة البنك الإسلامي. وكذلك الحال بالنسبة لأساليب التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، فهي من وجهة نظر البنك المركزي ديناً في ذمة البنك الإسلامي بغض النظر عن المسميات، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والإئتمان في المصارف الإسلامية وتستخدم نفس الأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على المصارف التقليدية ، وأيضاً إن البنك المركزي لا يمارس رقابة نوعية فعّالة على البنوك الإسلامية كما هو الحال في الرقابة على البنوك التقليدية، وتوصّلت الدراسة إلى نظرة البنك المركزي لأعمال البنوك الإسلامية تؤثر سلباً على الأهداف الرقابية للبنك المركزي وعلى الإقتصاد بشكلٍ عام ، وأيضاً يستخدم البنك المركزي نفس النماذج والمستندات للرقابة على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مما يؤدي إلى فهم عكسي للأهداف المرجوة من إعداد هذه النماذج والمستندات وخاصةً كشف الأخطار المصرفية .

٨. دراسة (عباد، ٢٠٠٦م)[1] بعنوان (علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن).

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن، من خلال معرفة أثر الأدوات الرقابية المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني على البنوك الإسلامية الأردنية. وشملت عينة الدراسة البنك المركزي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني، حيث تم توزيع إستبانة للمصرفيين العاملين في هذه البنوك، وبعد إسترداد الإستبانات تم تحليلها بالإعتماد على التحليل الإحصائي وذلك بإستخدام برنامج SPSS (برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية) حيث إستخدم الباحث الإختبارات الوصفية والنسب المئوية والتكرارات، ولفحص الفرضيات تمّ إستخدام إختبار ولككسون Wilcoxon . وتوصّل الباحث إلى جملة من النتائج :

---

[1] جمعة محمود عباد، "علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد 2، دمشق، ٢٠٠٦م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق سياسة رقابية واحدة على البنوك الإسلامية والتقليدية ومدى فعاليّة أداء البنوك الإسلامية.
ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أداء البنوك الإسلامية وعدم تلبية القانون الصادر عن البنك المركزي لمتطلباتها .
ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حل المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية الأردنية من خلال تطبيق ما يناسبها من قوانين مطبقة في البلدان الأخرى .
د. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق مقترحات معينة تلائم البنوك الإسلامية وتحسين وضع البنوك الإسلامية .

٩. دراسة (ناصر، ٢٠٠٦)[١]، بعنوان (تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة). هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة جديدة في النظام المصرفي الجزائري، وهي تجربة البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٠م) ، ومعرفة أثر الرقابة المفروضة من قبل البنك المركزي على أداء بنك البركة الجزائري، حيث إعتمد الباحث في عملية التقييم على ثلاث مؤشرات :
أ. نموذج مصرفي إسلامي كامل : وهي حالة إيران، باكستان، والسودان .
ب. نموذج مصرفي ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية : مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن ، الكويت، لبنان.
ج. نموذج مصرفي تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك التجارية الأخرى، وهي حالة بقية البلدان الإسلامية والغربية. وتدخل الجزائر ضمن النموذج الأخير حيث إن قانون النقد والإئتمان (القانون رقم ٩٠/١٠) وتعديلاته ينظّم عمليات جميع البنوك العاملة في الجزائر ، وذلك رغم الإختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري والبنوك التجارية الأخرى.
وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : إن بنك البركة الجزائري يواجه مشكلة كبيرة في التعامل مع البنك المركزي الجزائري من خلال القوانين الموحدة المفروضة على البنوك سواء أكانت إسلامية أم تجارية لأنها ذات طبيعة خاصة تختلف عن البنوك التجارية، وذلك لأن الجزائر تطبق نظام موحّد بين البنوك الإسلامية والتجارية.

[١] سليمان ناصر،" تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة "، مجلة الباحث ،المجلد ٣٦، عدد ٤، الجزائر، ٢٠٠٦م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠. دراسة (الطراد، ٢٠٠٤م)[1]، بعنوان (علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية العاملة في الأردن، حيث إستعرض الباحث أدوات رقابة البنك المركزي الأردني على البنوك المرخصة العاملة في الأردن والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الأردن، ثم بيّن أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية. وشملت عينة الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والمتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تم توزيع إستبانه لكل من مسؤولي الإدارات العليا للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي الذين يتعاملون بشكل مباشر بتطبيق السياسات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على البنوك ومسؤول وحدة الرقابة على المصارف الإسلامية بدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي الأردني بالبنك المركزي الأردني وقد تم التأكد من صدق الأسئلة التي تحويها الإستبانة وذلك بتجريبها على عدد من الموظفين العاملين في الإدارات العليا للبنكين الإسلاميين ووحدة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني ثم وُزِّعت (٣) إستبانات منها على مسؤولي الإدارات العليا في البنكين الإسلاميين ومسؤول وحدة الرقابة على المصارف الإسلامية في البنك المركزي الأردني وأعيدت الثلاث إستبانات معبئة من قبلهم. وبعد تحليلها بإستخدام البرامج الإحصائية المناسبة توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

تحتفظ البنوك الإسلامية في الأردن بإحتياطي نقدي إلزامي وبما نسبته ٨% من حسابات العملاء لديها بالعملة المحلية والعملة الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني وهي نفس النسبة المطبقة على حسابات العملاء لدى البنوك التقليدية، بالإضافة إلى ذلك يطلب من البنوك الإسلامية في الأردن الإحتفاظ بموجودات سائلة حدها الأدنى ٣٠% وهي نفس النسبة المطلوبة من البنوك التقليدية كما إن مكونات بسط ومقام النسبة المطلوبة من البنوك الإسلامية هي نفس مكونات النسبة المطلوبة من البنوك التقليدية بغض النظر عن إختلاف طبيعة الحسابات التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية للعملاء حيث إن غالبيتها هي حسابات إستثمار مشترك تشارك بالربح والخسارة، مما يخفض من الطاقة الإستثمارية لديها، وأيضاً إن إجراءات تفتيش البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي الأردني هي نفس إجراءات تفتيش البنوك التقليدية العاملة في الأردن، بالإضافة إلى ذلك إن الفصل الخاص بالبنوك الإسلامية في

[1] الطراد، إسماعيل،"علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٤م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قانون البنوك في الأردن رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ والمعمول به إعتباراً من ٢٠٠٠/٨/١ غير كافٍ كإطار قانوني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وإن بنود هذا القانون يحتاج إلى توضيح من حيث إجراءات السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي الأردني وكيفية التعامل بها مع البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

١١. دراسة (ناصر، ٢٠٠٤م)[١]، بعنوان (علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية).

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وفق مختلف النماذج والبيئات والأنظمة المصرفية ، ومن ثم الوقوف على أهم الإشكالات العالقة في مجال الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، حيث شملت عينة الدراسة بنك البركة الجزائري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي والمقارن، بالإضافة إلى المنهج الإستقرائي .

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها : يجسّد بنك البركة الجزائري في علاقته ببنك الجزائر بعض الإشكالات التي يعاني منها بنك إسلامي يعمل في ظل رقابة بنك مركزي تقليدي، مثل تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني، أو تعامل الأخير مع الأول كملجأ أخير للإقراض، أو في كيفية حساب بعض المعدّلات التي تدخل ضمن القواعد الحذرة. لكنه في نفس الوقت لا يعاني من إشكالات تعاني منها بنوك إسلامية أخرى في نفس الوضع مثل تحديد نسب السيولة، أو تملُّك البنك لعقارات أو منقولات بأكثر من المسموح به في إطار عمله، أو مشكلة الإكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية، بالإضافة إلى أن التحوُّل من إستخدام أدوات الرقابة المصرفية ذات التأثير المباشر على السياسة الإئتمانية للبنوك إلى ذات التأثير غير المباشر منها جاء في سياق الإتجاه العام العالمي نحو إقتصاد السوق الحر، كما أن تراجع إستخدام الأدوات الكمية لتلك الرقابة كانت نتيجة لأسباب عديدة منها ضعف فعالية سعر الفائدة كمحدد للإئتمان في ظل العولمة وتحرير الأسواق المالية. وأيضاً تختلف البنوك الإسلامية إختلافاً جذرياً عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل، و ذلك نظراً للإختلاف في طبيعة هذا التمويل وكذا المبادئ والأسس التي تحكمه، وهو ما يتطلب بالضرورة علاقة خاصة ومتميزة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، وإطاراً مختلفاً للرقابة عليها.

---

[١] سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠٠٤م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٢. دراسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بعنوان" موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية"[١] إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين" القاهرة، ١٩٩٦.

ناقشت الدراسة مشكلات أداء البنوك الإسلامية، وآليات تقويمها من خلال مجموعة من الأوراق التي تتكون من ستة أجزاء.

الجزء الأول: عرض وصفي ومنهجي لمراحل وخطوات تقويم أداء المصارف الإسلامية.

الجزء الثاني: تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

الجزء الثالث: تقويم الدور الإجتماعي للمصارف الإسلامية.

الجزء الرابع: تقويم الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية.

الجزء الخامس: تقويم الجوانب الإدارية للمصارف الإسلامية.

الجزء السادس: تقويم الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية.

وتبحث هذه الموسوعة في نقد أداء المصارف الإسلامية وتقويمه، وقد تمّ تطبيقها على عدد من الدول الإسلامية، كما بيّنت الدراسة ضرورة المتابعة والإستمرار نقداً وتقويماً للوقوف على مواطن القصور وبالتالي المعالجة لتؤدي البنوك الإسلامية الدور المأمول منها، وقد إعتمدت الدراسة في الغالب أسلوب التحليل الإحصائي المستند على الإستقصاء والمتابعة الميدانية من خلال تقسيم اللجنة الباحثة إلى فرق عمل موزعة على عدة مصارف هدفها إجراء المقابلات الشخصية وعمل الإستقصاء مع البنوك مسؤولين وعاملين ومع المتعاملين أيضاً، وقد أظهرت الدراسة أهم الصعوبات التي واجهت الباحثين في عملهم، وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد معايير لتقويم الدور الإقتصادي والإجتماعي والمحاسبي والإداري والهيئات الشرعية؛ ففي الجانب الإقتصادي مثلاً إقتُرح أن تغطي المعايير عدة عناصر منها:

- مدى مساهمة المصارف الإسلامية في القيمة المضافة والإستثمار.
- أثر نشاط المصارف على توزيع الدخل، وموازين المدفوعات في الدول الإسلامية، وأثرها في زيادة فرص التوظيف.
- أما في الجانب الإجتماعي فقد إقتُرح إضافة العناصر التالية إلى المعايير الإجتماعية، وهي:
- مدى تفضيل المشروعات التي تلبي الحاجات الإجتماعية، ودور صندوق الزكاة والقروض الحسنة.
- مدى الإهتمام بخدمة البيئة المحلية وتمويل غير القادرين من أصحاب الكفاءات.

---

[١] " موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية"، إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين" القاهرة، ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها على سبيل المثال:

- أن نسبة ٦٠% من عينة الدراسة هي التي تمارس نشاط الزكاة.
- أن نسبة ٦٥% من عينة الدراسة هي التي تمارس نشاط القرض الحسن.
- أن نسبة ٣٨% من عينة الدراسة هي التي تمارس نشاط التبرعات.
- محدودية دور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات.
- تمثل الودائع نسبة مرتفعة من إجمالي الموارد المتاحة، وفي المقابل توصلت الدراسة إلى أنَّ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد كانت منخفضة.
- تمثل الودائع الإستثمارية النسبة الغالبة من إجمالي الودائع.
- تدني نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات.
- إستحواذ أسلوب المرابحة على النسبة الغالبة من إجمالي أساليب الإستثمارات المطبقة، وكذلك في مجالات التوظيف فقد حازت التجارة على النصيب الأكبر.
- تبيّن أنَّ دور المصارف الإسلامية في تدعيم الإستثمار القومي كان ثانوياً.

ثانياً : الدراسات باللغة الإنجليزية

1. دراسة، (Karwowski ٢٠٠٩)[١]، بعنوان "Financial Stability: The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia". " الإستقرار المالي : أهمية وتميّز الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تنمية وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا لأجل دعم الإقتصاد المحلي ككل،حيث شملت فترة الدراسة الأعوام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥. وخلصت الدراسة بأن هناك ضعفاً في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، وأيضا يمكن تطوير القطاع المصرفي الماليزي من خلال زيادة حجم رأس مال المصارف الإسلامية

[١]. Ewa Karwowski, "Financial Stability: The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia", Economics Department, School of Oriental and African Studies, University of London, Paper No. 555, 2009.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الماليزية، وقدرته على تمويل الإستثمارات في شركات الأعمال، الأمر الذي يمكّنه من زيـادة حصته في القطاع المصرفي وتحقيق الأرباح، وبالتالي تحقيق تطوراً ملموساً فـي الصـناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا ، بالإضافة إلى أن البنوك الإسلامية تسعى إلى توسيع قاعـدة المنتجين، من خلال الحد من سيطرة رأس المال بالقدر الممكن بإتاحة الفرصة أمام العديد من أصحاب المصانع والحرف والمهن للحصول على التمويل الميسر للإسهام بفعالية في إستثمار الطاقات البشرية لصالح المجتمع.

٢. دراسـة (Ahmad, 2008)[١], بعنـوان: "Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges". "الصيرفة الإسلامية في بريطانيا: فرص وتحديات".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فرص وعوامل نجاح المصارف الإسلامية في بريطانيا، وبيّنـت نتائج الدراسة أن قدرة المصرف على التمويل، بالإضافة إلى قدرته على تقديم خـدمات تلبّـي إحتياجات ورغبات العملاء تعد من عوامل النجاح الرئيسية أمام المصارف الإسـلامية فيهـا. واعتبرت الدراسة أن البيئة المالية في بريطانيا تشكل فرصة عظيمة أمام المصارف الإسلامية للنمو والتوسع كنظام مالي، كما وأكدّت نتائج الدراسة علـى نمـو وتوسّـع النظـام المـالي المصرفي الإسلامي هناك نظراً للإهتمام الكبير الذي يلقاه هذا القطاع المصـرفي مـن قبـل الجاليات العربية كبديل عن البنوك الربوية التقليدية. وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتنوع الخدمات المقدمة للعملاء، ومحافظة البنك على قدرته في التمويل وتقديم التسهيلات.

٣. دراسـة (Aburime,2008)[٢]،بعنـوان "Impact Of Political Affiliation On Bank Profitability In Nigeria". "تأثير الإنتماء السياسي على ربحيّة البنك في نيجيريا", هدفت هـذه الدراسة إلى توضيح وضع القطاع المصرفي الإسلامي في نيجيريا. وتوصّلت الدراسة إلى أن نجاح المصارف الإسلامية في نيجيريا يعود لقدرتها على تحقيق الأرباح والقدرة على جـذب الإستثمارات لقطاع الأعمال وتنوع الخدمات المصرفية. كما وأكدت نتائج الدراسة أنه بسـبب هذه العوامل، فإن القطاع المصرفي الإسلامي في نيجيريا في نمو متسارع، ويتوقع له مستقبل باهر خلال السنوات المقبلة.

---

[١]. Waseem Ahmad " Islamic Banking in the United Kingdom: Challenges and Opportunities", Kingston Business School, London February, 2008.

[٢]. Uhomoibhi Toni Aburime,"Impact Of Political Affiliation on Bank Profitability in Nigeria" African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research Vol. 4. No.4. 2009.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. دراسة (Saiful Rosly, ٢٠٠٣[1]) بعنوان "Performance of Islamic and mainstream banks in Malaysia" "أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا"، حيث وجدت الدراسة أن النظام المصرفي الإسلامي قد سجل أعلى عائد على الموجودات، وكذلك هي قادرة على الإستفادة من تقليل نفقاتها العامة، وقد تختلف هذه النتيجة مع الدراسات الأخرى. وأيضاً تعمد هذه المصارف لتحقيق ذلك من خلال وفورات الحجم الكبير.

٥. دراسة (Nurun and Abbas ١٩٩٧[2]) بعنوان "Indirect instrument of monetary control in an Islamic financial system" "الأدوات غير المباشرة للرقابة النقدية في النظام المالي الإسلامي".

حيث سلّطت هذه الدراسة الضوء على المزايا النسبية الغير مباشرة مثل الصكوك، ويقترح أن تقدم الحكومة هذه الأوراق على أساس الغير قائم على الفائدة، وبالتالي تعزيز دور إشارات السعر وتحسين حوافز السوق في تطوير النظام المالي الإسلامي و تحسين الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي تطوير سوق مالية وإسلامية ومد المصارف الإسلامية بالسيولة اللازمة عن طريق هذه الأدوات.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة بأنها بيّنت أثر الرقابة المصرفية التي يطبقها البنك المركزي الأردني على ربحيّة البنوك الإسلامية، الأمر الذي يبين بشكل واضح ضرورة أن يقوم البنك المركزي بتعديل آلية الرقابة على البنوك الإسلامية لتتلائم مع طبيعة موارد وإستخدامات هذه البنوك.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لمعالجة النقاط التي لم تتمكن الدراسات السابقة من إحتوائها حسب إعتقاد الباحث.

[2]Rosly, saiful, Performance of Islamic and mainstream banks in Malaysia, International Journal of Social Economics, vol. 30 ISS: 12, PP. 1249-1265

[3]Nurun, choudry and Abbas mirakhor, Indirect instrument of monetary control in an Islamic financial system, Islamic Economic study, vol 4 NO.2 may 1997

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

البنك المركزي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني : البنك المركزي الأردني.

<u>المبحث الأول</u> : البنك المركزي الأردني نشأته وأهدافه ووظائفه.

يمثل البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في المملكة ويتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً. ويعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة حصراً عن إدارة السياسة النقدية، وعن الإشراف على القطاع النقدي والمصرفي . وتتمثل أهداف البنك المركزي كما نصّت عليها المادة الرابعة من قانونه في الحفاظ على الإستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدينار الأردني، ومن ثم تشجيع النمو الإقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الإقتصادية العامة للحكومة.

وتتمثل أركان الإستقرار النقدي الذي يسعى البنك للحفاظ عليه في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الإقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق هذا الإستقرار من خلال تنظيم حجم السيولة المحلية في الإقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الإقتصادي الحقيقي، وتحقيق التناغم والإنسجام بين السياسة النقدية والسياسات المالية والإقتصادية العامة. وتنبع أهمية الإستقرار النقدي من كونه أحد أهم الأركان الرئيسة في تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع الإستثمار المحلي والخارجي وبالتالي تحريك النشاط الإقتصادي.

ويتولّى إدارة شؤون البنك المركزي مجلس إدارة، يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء. ويتألف مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ومن نائبين، يسمي المحافظ أحدهما نائباً لرئيس المجلس في حال غيابه، ومن خمسة أعضاء يمثلون البنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والقطاعات التجارية والإقتصادية الأخرى. ويقترن تعيين المحافظ ونائبيه وتجديد التعيين بالإرادة الملكية السامية. ويكون المحافظ هو المنفّذ الرئيس لسياسة البنك المركزي والمسؤول عن إدارة أعماله، كما أنه يمثل البنك في كافة علاقاته مع الآخرين، ويساعده نائباه في القيام بواجباته ويمارسا جميع صلاحياته ومسؤولياته عند غيابه.

وقد باشر البنك المركزي مزاولة أعماله منذ مطلع تشرين الأول من عام ١٩٦٤ ليخلف بذلك مجلس النقد الأردني الذي كان قد تأسّس عام ١٩٥٠، وانحصرت مهام هذا المجلس في إصدار النقد الأردني مقابل ما يحتفظ به من موجودات إسترلينية. وبذلك لم يكن لمجلس النقد أي دور في توجيه السياسة النقدية أو تنظيم الإئتمان أو الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في الأردن.[١]

نشأة البنك المركزي الأردني وظروف تأسيسه.

كان أول من أشار بضرورة تأسيس بنك مركزي في الأردن بعثة البنك الدولي التي زارت الأردن عام ١٩٥٥ لدراسة أوضاعه الإقتصادية، ونشرت تقريرها عن التنمية الإقتصادية في الأردن عام ١٩٥٧، ورغم إشارتها إلى أهمية وجود بنك مركزي في الأردن إلا أنها أوصت بعدم القيام بذلك سريعاً بسبب عدم توفر البيئة المصرفية الملائمة والكوادر المدرّبة وعدم توفر إحصاءات كافية ودقيقة عن النشاط المصرفي في الأردن، لكن في عام ١٩٥٦ كان قد أعلن

[١] موقع البنك المركزي الاردني، http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=145

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وزير المالية والإقتصاد عزم الحكومة على تأسيس بنك مركزي أردني في أقــرب وقــت دون الأخذ بعين الإعتبار ما أوصى به البنك الدولي من ضرورة التأجيل، وفــي عــام ١٩٥٩ تــم إصدار القانون رقم (٤) الذي نصّ على أن يؤسس في المملكة بنك مركــزي غاياتــه تنظــيم إصدار أوراق النقد والمسكوكات والإحتفاظ بإحتياطي من أجــل إســتقرار العملــة، وتنظــيم الإئتمان والعمل كبنك للحكومة ووكيل عنها، وفي العام نفسه تم إصدار قانونان آخران، قانون رقم (٥) لعام ١٩٥٩ لمراقبة البنوك بحيث أصبحت البنوك تخضع لرقابة البنــك المركــزي، وقانون (٦) لعام ١٩٥٩ لمراقبة العملة الأجنبية[١].

وإعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١ باشر البنك المركزي أعماله حيث إنتقلت إليه جميــع موجــودات مجلس النقد الأردني وإلتزاماته، كما إنتقل إليه موظفي مجلس النقد (٣٣ موظفــاً) ومــوظفي دائرة مراقبة العملة (١٩ موظفاً) وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بتحويل مبلغ مليــون دينــار أردني إلى البنك المركزي كرأس مال له[٢].

كما تم إفتتاح فرعين للبنك المركزي الأردني أحدهما في مدينة العقبة جنوب المملكة والآخــر في شمالها في مدينة إربد وذلك تسهيلاً لتعامل فروع البنوك التجارية والمؤسســات الحكوميــة في مختلف مناطق المملكة مع البنك المركزي الأردني وإنطلاقاً من مبــدأ اللامركزيــة فــي التنظيم الإداري[٣].

أهداف البنك المركزي الأردني.

إن من أهم اهداف البنك المركزي هو الحفاظ على الإستقرار النقدي وضمان قابليــة تحويــل الدينار الأردني ومن ثم تشجيع النمو الإقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الإقتصــادية العامة للحكومة[٤].

---

[١] العطاري، بسام، **"تاريخ الجهاز المصرفي في الأردن"**، مجلة البنوك الأردنية، العدد ١، كانون الثاني ١٩٨٣. صفحة ٢٣.

[٢] المالكي، عبد الله، **"الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني"**، الجزء الأول، الأردنية للنشر والطباعة، ١٩٩٦، صفحة ٤٠.

[٣] عباد، جمعة، **"علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ٢٠٠٦.

[٤] التشريعات الوطنية- نظام المعلومات الوطني، المادة (٤) من قانون البنك المركزي الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإستقرار النقدي الذي يهدف البنك المركزي للحفاظ عليه يتمثّل في استقرار المستوى العام للأسعار أو ما يسمى بالتضخم وإستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الإقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية[١]. وتكمن أهمية هذا الإستقرار بتوفير البيئة الملائمة لتشجيع الإستثمار المحلي والخارجي وبالتالي تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة[٢]. وهذا يؤدي إلى خلق فرص عمل للعاطلين وبالتالي تخفيض حجم البطالة في الدولة[٣].

ويقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات التالية[٤]:

- تلبية إحتياجات السوق من النقد بالجودة والفئات المطلوبة وتوفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة.
- منح البنوك المرخصة قروض من خلال أدوات الخصم أو إعادة الخصم أو بيع أو شراء وثائق الائتمان (ومنها الإسناد والكمبيالات والسندات الحكومية ...الخ) أو بضمانة تلك الوثائق.
- ترخيص البنوك وفروعها ومكاتبها وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل ومراقبتها.
- تقديم خدمات التقاص والتسويات الإلكترونية فيما بين أعضاء نظام التسويات الفوري الإجمالي.
- تقديم جميع الخدمات البنكية للحكومة والمؤسسات العامة بما في ذلك حفظ الودائع وفتح الحسابات ، إصدار وإدارة أدوات الدين العام ، دفع أي أموال في المملكة أو خارجها وتحويلها وتحصيلها وقبولها كأمانة وفتح الإعتمادات المستندية ، شراء الشيكات والإسناد والأوراق المالية والذهب والفضة والعملات الأجنبية وبيعها أو تحويلها أو قبولها كأمانة.
- إدارة محفظة المملكة الرسمية من العملات الأجنبية.
- تقديم خدمات تبادل معلومات الإئتمان الخاصة بعملاء البنوك المرخصة.
- تقديم الإستشارات للحكومة حول السياسات المالية والنقدية والإقتصادية ومشاريع القوانين والأنظمة المؤثرة في البيئة الإقتصادية ورفدها بالكوادر المؤهلة.

---

[١] طوقان، أمية، **"السياسة تستهدف الحفاظ على الإستقرار النقدي"**، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (٢٠)، العدد(٨)، تشرين الأول ٢٠٠١ صفحة ٢٦-٢٧.

[٢] البنك المركزي الأردني، **"الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (١٩٦٤-٢٠٠٤)"**، دائرة الأبحاث، عمان، تشرين الأول ٢٠٠٤، صفحة ٣.

[٣] الوزني، خالد، "**الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٠)**"، الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، صفحة ٣٣.

[٤] موقع البنك المركزي الأردني، المهام والخدمات الرئيسية http://www.cbj.gov.jo/arabic

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ترخيص شركات الصرافة ومراقبة أعمالها.
- توفير ونشر وتزويد الجهات الرسمية وغير الرسمية بالنشرات الإحصائية والتقـــارير الدورية الإقتصادية.
- إعلان أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية.
- التعريف بمواصفات النقد الأردني والعلامات الأمنية.
- إصدار المسكوكات التذكارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وظائف البنك المركزي الأردني.

أ- **إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.** البنك المركزي هو الجهة صاحبة الإختصاص بإصدار أوراق النقد في المملكة بالتعاون مع الحكومة. إن وظيفة إصدار النقد تعتبر الوظيفة الأولى للبنوك المركزية، حتى أن البنوك المركزية قديماً كان يطلق عليها (بنوك الإصدار) لذلك فإن هذه الوظيفة تحتل الصدارة بين وظائف البنوك المركزية.[١]

ب- **الإحتفاظ بإحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.** وذلك لضمان تحويل الدينار الأردني ولتوفير السيولة النقدية والربحيّة. وقد تركزت الإحتياطيات في بداية عهد البنك المركزي الأردني في الذهب والموجودات الإسترلينية، إلا أنه جرى بعد ذلك تنويع لإحتياطي المملكة بحيث يشمل عملات أجنبية متعددة لأن في ذلك حماية ضد تقلب عملة واحدة.[٢]

ج- **العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.** بالإضافة للمشورة المطالب بتقديمها يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة والمؤسسات العامة حيث يحتفظ بحسابات الإيرادات والنفقات ويجري التحويلات الخارجية ويفتح الإعتمادات المستندية إلى جانب إدارة وتنفيذ إتفاقيات القروض والإتفاقيات التجارية وتسليف الخزينة. كما يقوم البنك بإصدار وإدارة إسناد الدين العام الداخلي نيابةً عن الحكومة والمؤسسات العامة العاملة في المملكة. فضلاً عن قيامه بإصدار أذونات الخزينة وسندات الخزينة وسندات التنمية.[٣]

د- **العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة.** يحتفظ البنك المركزي في هذا الإطار بودائع البنوك ويزودها بالتسهيلات الإئتمانية عن طريق منح السلف وإعادة الخصم ويقدم لها خدمات الأخطار المصرفية وخدمات الحفظ الأمين كما يبيعها أذونات الخزينة ويشتريها منها ويبيعها العملات الأجنبية اللازمة لتسديد مدفوعاتها الخارجية ويوفر لها خدمة التقاص. وهو الذي يرخِّص لها بالعمل في المملكة وفي فتح فروع لها. وبصفته بنكاً لمؤسسات الإقراض المتخصصة فإنه يقبل ودائعها كما يزوِّدها بالتسهيلات الإئتمانية.[٤]

ه- **مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية:** يولي البنك المركزي موضوع الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي عنايةً كبيرةً حرصاً على سلامة وإستقرار هذا الجهاز وبما يكفل

الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين وذلك من خلال تعزيز رؤوس أموالها المدفوعة وتحسين

---

[١] دي كوك، ترجمة عبد الواحد المخزومي، **الصيرفة المركزية**، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٨٧.

[٢] عبد الجبار، تيسير، **الدينار الأردني(البنك المركزي)**، المركز الإستشاري العربي، عمان، تشرين الأول١٩٨٦.

[٣] البنك المركزي الأردني، **الجهاز المالي والمصرفي في الأردن(١٩٦٤-٢٠٠٤)**، دائرة الأبحاث، عمان، تشرين الأول ٢٠٠٤.

[٤] البنك المركزي الأردني، **الجهاز المالي والمصرفي في الأردن(١٩٦٤-٢٠٠٤)**، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبة كفاية رأس المال لديها والتوسّع في تطبيق المعايير الرقابية والمحاسبية الدولية المتعلقة بتنظيم البنوك من حيث ملاءة رأسمالها وموجوداتها وربحيتها وإدارتها وسيولتها والتأكيد على أهمية التأهيل والتدريب المستمرين للعاملين في مؤسسات الجهاز المصرفي لتمكينهم من مواكبة التطورات المستجدة في السوق النقدي. ويقوم البنك المركزي بالرقابة المكتبية والتفتيش الميداني على البنوك المرخصة للتأكد من سلامة أوضاعها المالية[١].

و- **تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والإقتصادية وكيفية تنفيذها:** يقدم البنك المركزي للحكومة، بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، مقترحات وتوصيات محددة تتعلق بالشؤون الإقتصادية والمالية والنقدية السائدة. كما يشارك البنك في رسم السياسات الإقتصادية وخاصة تلك التي تندرج في سياق خطط التنمية الإقتصادية. وللبنك دور مميز كذلك في المشاورات الدورية التي تعقد بين السلطات الأردنية والمؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة لا سيّما في إطار برامج التصحيح الإقتصادي والهيكلي[٢].

ز- **تنظيم الإئتمان المصرفي:** يقوم البنك في إطار هذه المهمة بالتأثير على الإئتمان من حيث كميته ونوعيته وكلفته، بما يخدم متطلبات الإستقرار النقدي والتنمية الإقتصادية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي لتنظيم الإئتمان وتشمل الدخول في عمليات السوق المفتوحة وتحديد نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي وتحديد سعر إعادة الخصم.[٣]

ح- **معالجة المشكلات النقدية والمساهمة في إحتواء المشكلات الإقتصادية والمحلية:** وذلك من خلال القيام بالدور المناط به بموجب القانون لإتخاذ الإجراءات والتدابير الملائمة ذات الصلة بمجال عمل البنك لمعالجة تلك المشاكل واستيعاب آثارها وإنعكاساتها المتوقعة على الإقتصاد الأردني.[٤]

وبالإضافة إلى ما تقدّم ، أسهم البنك بصورة فاعلة في تأسيس العديد من الشركات والمؤسسات المالية والتي كان لها دور جلي في دعم جهود التنمية الإقتصادية في المملكة كبورصة عمان والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري والشركة الأردنية لضمان القروض ومؤسسة ضمان الودائع وغيرها.[٥]

---

[١] البنك المركزي الأردني، **مجموعة التشريعات المصرفية الأردنية**، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٩٢.

[٢] طراد،إسماعيل، وعباد، جمعة، "**التشريعات المالية والمصرفية في الأردن**"-شرح من منظور مالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الرابعة ٢٠٠٩.

[٣] طراد،إسماعيل، وعباد، جمعة، مرجع سابق.

[٤] البنك المركزي الأردني، **مجموعة التشريعات المصرفية الأردنية**، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٩٢.

[٥] التشريعات الوطنية- **نظام المعلومات الوطني**، المادة (٤) من قانون البنك المركزي الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية وقوانين البنك المركزي الأردني.

١. أدوات السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية أو الإئتمانية إحدى أهم وظائف البنك المركزي والتي تلعب دوراً مهماً في النشاط الإقتصادي ولتحقيق الأهداف التالية[1]:

- **إستقرار الأسعار**; لأن أي تغير كبير في مستوى الأسعار يعتبر عاملاً سلبياً على النشاط والأداء الإقتصادي.
- **إستقرار أسعار الصرف**; والذي يؤدي إلى إستقرار الأسعار الداخلية.
- **تلبية المتطلبات المالية للنشاط الإقتصادي**; وذلك في حالات الرواج، حيث يقوم البنك المركزي بتأمين حاجات القطاعات الإقتصادية عن طريق الإئتمان.
- **التحكم في دائرة التقلبات الإقتصادية**; وذلك عن طريق إنتهاج سياسة إئتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة إئتمانية تقييدية في أوقات الرواج والتي يصاحبها عادةَ معدلات تضخم مرتفعة.
- **تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة مع المحافظة على الإستقرار الإقتصادي**; وهو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية .

يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي إلى قسمين:

- **أدوات كمية Quantative Methods**
- **أدوات نوعية Qualitative Methods**

<u>الأدوات الكمية:</u>

١. **سعر الخصم (أو سعر إعادة الخصم):** وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، والإقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض.[2] ويستطيع البنك المركزي التأثير على حجم الإئتمان عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم ، فرفع سعر الخصم معناه الإيعاز للبنوك بتقييد الإئتمان وتخفيض سعر الخصم معناه الإيعاز للبنوك بالتوسع في الإئتمان. وإذا ما قام البنك المركزي برفع سعر الخصم فإن البنوك التجارية سوف تقوم بنقل هذا العبء

---

[1] حشاد، نبيل، **"إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة"**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٤.

[2] البنك المركزي الأردني، **مجموعة التشريعات المصرفية**، ١٩٨٤، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على عملائها عن طريق رفع سعر الفائدة على القروض مما يترتب عليه الحد من رغبة الأفراد في الحصول على الإئتمان وبالتالي ينكمش حجم الإئتمان والعكس تماماً في حالة قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم .

٢. **عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations** : تتمثّل عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة وذلك من أجل زيادة عرض النقد في حالة الشراء أو تخفيض عرض النقد في حالة البيع.[١] وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في كثير من دول العالم وخاصةً الدول المتقدمة، ولكن في الأردن يكاد تأثيرها لا يذكر نظراً لحداثة سوق عمان المالي الذي تأسس عام ١٩٧٨ والنقص في الخبرة وعنصر المغامرة لدى المتعاملين بهذا السوق وكون الأفراد يميلون إلى الإستثمار بأوجه أخرى غير السندات أو الإحتفاظ بالنقود بشكل سائل.[٢]

٣. **نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي Mandatory Cash Reserve Ratio** : يتلخص الإحتياطي الإلزامي في أن البنوك المركزية تطلب من البنوك التجارية بموجب القانون أن تضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، وللبنك المركزي حرية تغيير نسب الإحتياطي الإلزامي حتى تتلائم مع الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة.[٣] ويلزم البنك المركزي البنوك التجارية بهذه النسبة حفاظاًعلى سلامة الوضع المالي لها ولضمان حقوق المودعين، ولقد حدّد قانون البنك المركزي الأردني نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة على ودائع البنوك التجارية ما بين (٥%-٣٥%).[٤] وليس هناك مجال للجدل بشأن تطبيق نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي على الحسابات الجارية لدى البنوك الإسلامية وفقاً لذات الأسس المطبقة على البنوك الأخرى لعدم وجود أي إختلافات، أما بالنسبة لتطبيق هذه النسبة على حسابات الإستثمار(المشتركة أو المخصصة) أو الودائع الآجلة لدى البنوك الإسلامية فإن هذا يتعارض مع طبيعة هذه الحسابات لأن أصحابها يتحملون عواقب هذا الإستثمار من ربح أو خسارة متقبلين المخاطرة في ذلك. لذلك فإن الفلسفة التي تكمن وراء فرض نسبة الاحتياطي والمتمثلة في حماية أموال المودعين لضمان ردها

---

١ Peter Rose, "Money, and Capital Markets", 5th Ed, USA, 1994, p.289.

٢ أبو الرب، جهاد، "مدى فاعلية السياسة النقدية والإئتمانية للبنك المركزي الأردني في مواجهة أزمات الإقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الإقتصادي (١٩٦٤-٢٠٠٠)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٣، صفحة ٢٦٠-٢٦١.

٣ حشاد، مرجع سابق.

٤ قانون البنك المركزي الأردني، قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، المادة ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إليهم ليست منطبقة تماماً على حسابات الإستثمار إذ أنها غير مضمونة بل إنها قائمة على أساس المخاطرة وعلى أساس الغنم بالغرم.

ويترتب على هذا ضرورة إعادة النظر في سياسة الإحتياطي النقدي الإلزامي، بحيث يتم إستبعاد الودائع الآجلة في المصارف الإسلامية من وعاء الإحتياطي النقدي[١].

٤. **نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio** يتحكم البنك المركزي بنسبة السيولة المطلوبة من البنوك التجارية كي يستطيع البنك المركزي التحكم في عملية منح الإئتمان وتطبيق السياسة النقدية التي يقرها في زيادة أو تقليل منح الإئتمان، والسيولة هي من أهم المشاكل التي تواجه عمليات الائتمان المصرفي وذلك للتعارض القائم بين هدفي الربحية والسيولة، ومن ضمن الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل تنظيم السيولة وحماية أموال المودعين لضمان ردها إليهم فرض إحتياطيات نقدية ونسب للسيولة تحدّدها البنوك المركزية من إجمالى أرصدة المودعين لدى أي بنك والذي يقوم بالإحتفاظ بالأرصدة المقابلة لهذه النسبة في صورة سائلة في خزائنه أو لدى البنك المركزي.

والعناصر التي يعدها البنك المركزي من الموجودات السائلة هي المسكوكات وأوراق النقد، والأرصدة لدى البنك المركزي ، وصافي الأرصدة الدائنة لدى البنوك المرخصة الأخرى، وصافي الأرصدة الدائنة بالعملات الأجنبية لدى البنوك في الخارج ، والسندات الحكومية وأذونات الخزانة والسندات الأجنبية ، وبما أن الموجودات السائلة لدى البنك الإسلامي تقتصر على النقدية والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك ولدى المراسلين والتي لا تدر عائداً، بينما نجد أن معظم عناصر الموجودات السائلة لدى البنوك التقليدية تدر عائداً باستثناء النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي، مما يؤكد ضرورة التمييز بين البنوك التقليدية والإسلامية لأغراض فرض نسبة السيولة القانونية. لذلك فإن على المصارف الإسلامية تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل وحسابات مخصصة بعمليات فيها نسبة كبيرة من الضمانات كالمرابحة وعمليات التأجير واحتسابها ضمن عناصر السيولة المطلوبة نظاماً.[٢] هذا وقد حدّد البنك المركزي الأردني الحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية الواجب على البنوك الإلتزام بها ب ٣٠%.[٣]

---

١ ريحان، بكر. دورة الرقابة المركزية والمصارف الاسلامية ، البنك الاسلامي الاردني ٢٠٠٢م، صفحة ١٠.

٢ أحمد، محي الدين أحمد، علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي، المؤتمر الإقتصادي الأول، المحور الرابع، ١٩٩٣، الكويت

٣ عباد، مرجع سابق.ص ٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. **معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy** : تحرص المصارف المركزية عالمياً إلى وضع حدود دنيا لما يجب أن يكون عليه رؤوس أموالها، ونسبة رؤوس الأموال إلى الودائع أو الموجودات أو ما يطلق عليه بكفاية رأس المال، على أن تكون نسبة رأس المال إلى إجمالى الأصول نسبة معقولة حدّدتها لجنة بازل بـ ٨ % كحد أدنى من إجمالي الموجودات الخطرة. وتعرف هذه النسبة بنسبة الملاءة أو نسبة كفاية رأس المال. وهي في الواقع تعتبر من المعايير الهامة التي تهدف إلى خلق حماية للمودعين والدائنين ومن ثم الإسهام في المحافظة على ثقة العملاء بالجهاز المصرفي والمحافظة على الإستقرار.

بالنسبة للمصارف الإسلامية فهي لا تتعارض مطلقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لأنها لازمة لقوة النظام المصرفي الذي هو جزء من النظام الإقتصادي الإسلامي الكلي،[١] ويمكن تطبيق هذه النسبة على الودائع الإدخارية والحسابات الجارية، أما حسابات الإستثمار فإن تطبيقها عليها سيؤثر على قدرة البنك الإسلامي على الإستثمار فضلاً عن أن الودائع الإستثمارية من خصائصها المشاركة في الربح والخسارة ولا يضمن البنك الإسلامي رد أصل المال إلى صاحب الحساب الإستثماري إلا في حالة التعدي والتقصير[٢].

الأدوات النوعية:

١. **سعر الفائدة:** وهي من أهم الأدوات النوعية التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الزراعي الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير.[٣]

---

[١] رابوي، محمد ابراهيم، المصرف المركزي في النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر الاقتصادي الأول، المحور الرابع، ١٩٩٣، الكويت

[٢] الرفاعي. فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤. ص١٧٢.

[٣] الموجي، محمد متولي أحمد ، "سياسة الائتمان المصرفية في مصر (١٩٦١-١٩٨١)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. **السقوف الإئتمانية:** أي أن يحدّد البنك المركزي حداً معيناً لمنح الإئتمان لا تستطيع البنوك التجارية تجاوزه، وبذلك يستطيع البنك المركزي الحد من قدرة البنوك التجارية في عملية منح الإئتمان وذلك للحد من زيادة التضخم ولتطبيق السياسة النقدية المناسبة له، وخلال عام ١٩٩٥ ألغى البنك المركزي سقف الائتمان المشار إليه أعلاه.[١]

٣. **تفتيش البنوك والرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بفحص دفاتر أي بنك مرخص وتدقيق حساباته ووثائقه الأخرى للتأكد من سلامة مركزه المالي وللمحافظة على أموال المودعين، كما يطلب البنك المركزي من البنوك المرخصة تزويده بالبيانات الدورية مثل البيان الشهري بالموجودات والمطلوبات على نموذج خاص تعده دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي، كما يطلب من البنوك المرخصة تزويده بميزانية البنك المرخص بعد إقرارها من الهيئة العامة للبنك مدققة من مدقق حسابات قانوني ويقوم البنك المركزي بدراسة هذه الميزانية وتحليلها للوقوف على الوضع المالي لذلك البنك. ويطلب البنك المركزي من البنوك التجارية تزويده بأسماء العملاء الذين تزيد قيمة تسهيلاتهم الممنوحة عن مبلغ ٣٠٠٠٠ دينار مثلاً ليتم تجميع هذه البيانات وتزويد البنوك بها عند استعلامهم عن ذلك العميل في حالة طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك الأخرى.[٢]

٤. **الإقناع الأدبي:** يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، أو كما تسمى أيضاً بسياسة المصارحة، وتتمتّع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب لتغيير إتجاه هذه المؤسسات إلى الإتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وتفضيل سياسات محددة دون غيرها .كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعةً أو لأي بنك على إنفراد بقصد إجبارها لإتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما يقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والإحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.[٣]

٥. **تسليف البنوك:** يقوم البنك المركزي الأردني بمنح البنوك المرخصة تسهيلات إئتمانية بعد التأكد من حاجة البنك المرخص إلى موجودات سائلة تمكنه من تنفيذ إلتزاماته

---

[١] البنك المركزي الأردني – مذكرة *إلى البنوك المرخصة رقم ٩٥/٤٧ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٦م.*

[٢] عباد، مرجع سابق.

[٣] المحجوب، أمين رفعت ، **محاضرات في النقود والإقتصاد**، دار النهضة العربية، مصر ١٩٩٤، ص ١٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث يعمل البنك المركزي الأردني كملجأ أخير للقروض، كما يقوم البنك المركزي الأردني بمنح البنك المرخص الذي يعاني من مشاكل مالية ومصرفية تؤثر على سيولته تسهيلات إئتمانية وذلك إذا تبيّن أن نتائج أعمال ذلك البنك قد أظهرت خسائر لسنتين متتاليتين وبعد التيقن والوقوف على أسباب هذه الخسائر. لا تعطى هذه التسهيلات إلا ضمن حزمة من الإجراءات التصحيحية التي يضعها البنك المركزي ويلتزم بها البنك المرخص لمدة زمنية محددة تتناسب مع الإجراءات التصحيحية الموضوعة ويتفق البنك المركزي مع البنك المرخص على كيفية تسديدها.[١]

٢. التشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الأردن

تضمنت المواد من ٥٠-٥٩ من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ المعمول به حالياً والذي بدأ العمل به إعتباراً من ٢٠٠٠/٨/١ نصوص المواد التي تنظِّم عمل المصارف الإسلامية في الأردن حيث حدّد القانون الجديد أهداف وغايات البنك الإسلامي وهي تقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار غير القائمة على أساس الفائدة وكذلك تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الإجتماعي المنظَّم على أسس المنفعة المشتركة[٢].

وقد تطرَّق القانون المذكور إلى الأمور التي يجب مراعاتها عند ممارسة البنك الإسلامي للأعمال المصرفية مراعياً أن تكون تلك الأعمال والنشاطات متفقة مع الآراء الفقهية المعتمدة وأن تكون تلك الأعمال والنشاطات غير قائمة على أساس الفائدة.

كما حدَّدت تلك المواد أعمال البنك الإسلامي والخدمات التي يقدمها كما يلي[٣]:

- **قبول الودائع والحسابات:** وذلك بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية المختلفة على شكل حسابات جارية وتحت الطلب وحسابات الإستثمار المشترك.
- **المحافظ الإستثمارية:** وهي عبارة عن أوعية إدخارية يقبل فيها البنك المبالغ من العملاء لإدارتها وإستثمارها نيابةً عنهم وغالباً ما تكون المحافظ مرتبطة بمشروع معين أو صفقة معينة وعوائدها متغيرة وتتحدد حسب حجم النشاط.

---

[١] عباد، مرجع سابق، صفحة ٥٢

[٢] الطراد، إسماعيل. "علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني"، ،بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى – مكة المكرمة خلال شهر محرم ١٤٢٤ هـ .

[٣] الطراد. نفس المرجع السابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **الإستثمارات:** ويستثمر البنك الإسلامي أمواله في قنوات إستثمارية متعددة منها المضاربة، المشاركة، الإستثمار المباشر مثل شراء عقارات أو سيارات أو آليات أو غيرها، التأجير المنتهي بالتمليك.
- **ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على أساس غير الفائدة** بجميع أوجهها المعروفة أو المستخدمة سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل المملكة أو خارجها.
- **القيام بدور الوصي المختار** لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المرعية.
- **القيام بدور الوكيل الأمين** في مجال الخدمات الإجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد بما في ذلك تقديم القروض الحسنة أو إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الإجتماعية.
- **تأسيس الشركات وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة** وبيعها وإستثمارها وتأجيرها وإستئجارها بما في ذلك إستصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.
- **إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي** لصالح البنك الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
- **إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة** المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

وقد أوجبت المادة (٥٨) من قانون البنوك الجديد بوجوب تقيّد البنك الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بتعيين هيئة تسمّى (هيئة الرقابة الشرعية) بقرار من الهيئة العامة للمساهمين لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص يكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي وتتولّى هذه الهيئة المهام التالية:

- مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث إلتزامها بالأحكام الشرعية.
- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعماله وأنشطته.
- النظر في أي أمور تكلف بها وفقاً لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية.[١]

---

[١] الجريدة الرسمية – ***قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠***، *العدد ٤٤٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٠*، ص١٨-٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

البنوك الإسلامية

وخصائصها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث: البنوك الإسلامية وخصائصها

المبحث الأول: البنوك الإسلامية نشأتها وأهدافها.

نشأة البنوك الإسلامية.

بسبب حاجة المجتمع الإسلامي إلى الحصول على معاملات مصرفية تتجنب الربا المحرم شرعاً، فقد إنصب إهتمام المفكرون وعلماء الإقتصاد المسلمون في تفكيرهم على البحث عن صيغة للتعامل المصرفي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق في نفس الوقت الأهداف الإقتصادية والخدماتية للناس والمجتمع، حيث يعد تحريم الربا في الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيس وراء السعي إلى إنشاء البنوك الإسلامية.

ويرجع نشوء البنوك الإسلامية إلى عام (١٩٤٠) عندما أنشئ في ماليزيا صناديق إدخار تعمل بدون فائدة، وقد كان هناك بعض النظريات والمحاولات من أجل تأسيس معاملات مصرفية تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية إلا أن ذلك لم يترجم إلى برامج ومؤسسات واقعية، كما قامت في إحدى المناطق الريفية في الباكستان وفي أواخر الخمسينيات مؤسسة مالية تعمل على إستقطاب الأموال من طبقة الملاك الأغنياء لكي تقوم بدورها بتقديمها إلى صغار المزارعين من أجل تحسين إنتاجهم الزراعي ورفع درجة الإنتاج وبالتالي مستوى الدخل لديهم، وكانت هذه المؤسسة لا تتقاضى أية عوائد عن القروض الممنوحة من قبلها لصغار المزارعين ولم تكن تدفع أية فوائد أيضاً لأصحاب الودائع لديها وإنما كانت تتقاضى فقط مبالغ رمزية لتغطية مصاريفها الإدارية فقط، وقد أغلقت هذه المؤسسة أبوابها في أوائل الستينات بسبب عزوف الإقبال على الإيداع فيها[١].

أما مصر فقد شهدت في عام (١٩٦٣) ميلاد أول تجربة مصرفية إسلامية وبالأخص في مدينة ميت غمر الواقعة في محافظة الدقهلية، حيث تمثلت هذه التجربة في إنشاء بنك محلي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أطلق عليه إسم (بنك الإدخار المحلي)[٢] ، حيث كان هذا البنك يطلب من الناس المشاركة في تكوين رأسمال البنك الذي يستخدم في تمويل المشاريع الزراعية وشراء الآلات الزراعية والإسكان، وكان يتم توزيع العوائد على المساهمين على أساس مبدأ

---

[١] الخاقاني، نوري عبد الرسول ، **المصرفية الإسلامية – الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١، صفحة (١٨٤).

[٢] النجار، أحمد عبد العزيز ، **منهج الصحوة الإسلامية – بنوك بلا فوائد**، دار وهران، القاهرة، ١٩٧٧، صفحة (١١٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاركة في الربح والخسارة[1]، وكان هذا البنك لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً على القروض التي يمنحها، إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً حيث توقف البنك عن العمل في عام ١٩٦٧[2]. وفي مصر أيضاً أُنشئ أول بنك إسلامي حكومي هو (بنك ناصر الإجتماعي) الذي تأسس في عام ١٩٧١، وكان هذا البنك يقوم بأخذ الودائع وإستثمارها في المشاريع والمقاولات الصغيرة، وكان يقوم بتوزيع أرباح هذه الإستثمارات على المودعين فيه كل بحسب حصة أمواله من الإستثمار[3]، علماً بأن هذا البنك يعتبر أول بنك يشير في قانون المنشئ له إلى عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذاً أو عطاءاً، وقد كانت طبيعة معاملات هذا المصرف تقوم على النشاط الإجتماعي أساساً له وليس المصرفي[4].

وجاء الإهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال التوصيات الصادرة عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٢ والتي نصت على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي.

وفي عام ١٩٧٤ أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي باشر أعماله في العام التالي برأسمال إسمي مقداره مليوني دينار إسلامي[5] مقسمة إلى مائتي ألف سهم، ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في دول العالم الإسلامي وتستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ويتميز هذا المصرف بأنه مصرف حكومات يتعامل مع الدول ولا يتعامل مع الأفراد.

وفي عام ١٩٧٥ جاء إنشاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل مع الأفراد وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي، حيث يقدم هذا البنك جميع الخدمات المصرفية والإستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] الموسوي، حيدر يونس ، **المصارف الإسلامية – أداءها وآثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١، صفحة (٢٣).

[2] الخاقاني، **المرجع السابق**، صفحة (١٨٤)

[3] الموسوي، **المرجع السابق**، صفحة (٢٤).

[4] الشمري، صادق راشد ، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١، صفحة (١٠٧).

[5] الدينار الإسلامي يعادل وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR) لصندوق النقد الدولي، أنظر: أ.د. نوري الخاقاني، المرجع السابق، صفحة (١٨٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلية إنتشاراً وتوسعاً كبيراً في إنشاء مصارف ومؤسسات مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما قامت بعض المصارف التقليدية بالتحول إلى نشاط الصيرفة الإسلامية، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في نهاية عقد السبعينات (٢٥) مصرفاً، ثم إرتفع في نهاية عقد الثمانينات إلى حوالي (١٠٠) مصرفاً تقع في دول إسلامية وغير إسلامية، وورد في دراسة نشرت في عام ١٩٩٦ تشير إلى أن عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد بلغ (١٩٢) مصرفاً ومؤسسة تمويلية موزعة على (٣٤) دولة[١] ، وقد ورد في إحصائية تمت في عام ٢٠٠٦ تشير إلى أن عدد المصارف الإسلامية قد بلغ (٣٧٦) مصرفاً ومؤسسة تمويلية وبإجمالي أصول مقدارها (٤٤٢) بليون دولار أمريكي بنسبة نمو (٣٥%)، وبإجمالي حجم تمويل يبلغ مقداره (٣٣٠) بليون دولار بنسبة نمو (٣٦%) بينما يبلغ حجم الودائع (٣٠٥) بليون دولار بنسبة نمو (٣٧%)[٢] وتشير الدراسة إلى أنه وبالإستناد إلى هذه الأرقام فمن المتوقع أن ينمو حجم هذه البنوك والمؤسسات التمويلية الإسلامية في مطلع عام ٢٠١٤ لتصبح بحدود (٢) ترليون دولار وبنسبة نمو (٢٤-٣٠%)[٣]، كما أن هناك تصوراً لأن تكون لندن مركزاً للتعاملات الإسلامية حيث يوجد حالياً صيرفة إسلامية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، علماً بأنه تم مؤخراً ومنذ عدة سنوات تأسيس مصرف إسلامي في بريطانيا، كما تم إنشاء مصرف إسلامي في إيطاليا في مطلع عام ٢٠٠٨، كما أن الخزانة الأمريكية تفكر في إصدار سندات إسلامية، وقد دخلت فرنسا أيضاً هذا المجال حديثاً[٤] بالإضافة إلى أن هناك مصارف تقليدية تقدم من خلال نوافذ إسلامية منتجات مصرفية إسلامية بحجم أعمال وصلت إلى (٤٠٠) مليار دولار أمريكي، وهذا إنما يدل على إرتفاع الطلب على المنتجات الإسلامية من قبل العملاء إلى جانب إرتفاع أرباح الصيرفة الإسلامية[٣].

وقد أوجبت المادة (٥٨) من قانون البنوك الجديد بوجوب تقيّد البنك الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بتعيين هيئة تسمّى (هيئة الرقابة الشرعية) بقرار من الهيئة العامة للمساهمين لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص يكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:

١. مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث إلتزامها بالأحكام الشرعية.
٢. إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعماله وأنشطته.

---

[١] الخاقاني، المرجع السابق، صفحة (١٨٥).
[٢] الشمري، المرجع السابق، صفحة (١٠٨).
[٣] الشمري، المرجع السابق، صفحة (١٠٩)، والذي يعزو إرتفاع أرباح الصيرفة الإسلامية كونها أكثر مخاطرة وكلما إرتفعت المخاطر زادت العوائد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. النظر في أي أمور تكلّف بها وفقاً لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية[١]

تعريف البنوك الإسلامية وأهدافها.

تعتبر المصارف الإسلامية التجسيد العملي لفكرة التعاملات المصرفية الإسلامية (الصيرفة الإسلامية)، ومن ثم يمكن فهم الصيرفة الإسلامية وكيفية عملها وأهدافها من خلال التعرف على مفهوم البنك الإسلامي وتوضيح الأسس المحددة لطبيعة عمله والإحاطة بأهدافه، وهو ما قام ببحثه الباحث في هذا المطلب.

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية:-

لقد وضعت تعاريف عدة للمصرف الإسلامي، حيث عُرِّف البنك الإسلامي بشكل عام بأنه: (مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية)[٢].

كما عرفت لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية المصرف الإسلامي بأنه: (مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي).[٣]

كما عُرِّف أيضاً بأنه: (المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة)[٤].

كما عُرِّف المصرف الإسلامي بأنه: (مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها)[٥].

كما عُرِّف أيضاً بأنّه: (مصرف متعدد الأغراض يقدم خدمات البنوك التقليدية وبنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة، وهو بهذا مؤسسة إقتصادية ومالية وإستثمارية وتنموية وإجتماعية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة، وهو حلقة من حلقات الإقتصاد الإسلامي)[١].

---

[١] الجريدة الرسمية – قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، العدد ٤٤٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٠، ص١٨-٢٢.

[٢] الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي ، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٩٨، صفحة (١٧٤).

[٣] تقرير الحلقة العلمية لخبراء التنظيم في البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية العدد (٥/مارس١٩٧٩)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، صفحة (٣٩).

[٤] الموسوي، المرجع السابق، صفحة (٢٧).

[٥] الخضيري، محسن أحمد ، "البنوك الإسلامية"، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، صفحة (١٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتضح من هذه التعريفات أنها تتفق جميعها على أن ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية هو أنه مصرف يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته ويقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، فهو يبتعد عن التعامل بالفائدة (الربا) المحرم شرعاً أخذاً أو عطاءاً، حيث جاء المصرف الإسلامي تلبيةً لرغبة المجتمعات الإسلامية التي تنشد التعامل المصرفي وفق أسس شرعية لا تخالف العقيدة الإسلامية في قيامها بوظائفها المتعددة، وهو ما سوف يتطرَّق له الباحث الآن عند التحدث عن أهداف البنوك الإسلامية.

ثانياً: أهداف البنوك الإسلامية:-

إن إلتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة يفرض عليها أن تكون أهدافها متفقة تماماً وأهداف النظام الإقتصادي الإسلامي، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الإقتصادي الإسلامي بشكل عام، وحيث أن النظام الأساسي للإقتصاد الإسلامي قائم على أساس مبدأ الإستحقاق[2] واستخدام الأموال في دعم التكافل الإجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإنه يمكن تحديد الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيقها والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:-

١- الأهداف الإستثمارية:-

تهدف المصارف الإسلامية إلى نشر وتنمية الوعي الإدخاري وترشيد السلوك الإنفاقي بين الأفراد بهدف تعبئة رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية الفائضة واستقطابها وتوظيفها وفق قواعد اقتصادية صحيحة وشرعية وابتكار صيغ إسلامية جديدة تواكب التغييرات والمستجدات في السوق المصرفي العالمي، وذلك بهدف تحقيق زيادات مناسبة في معدل النمو الإقتصادي لتحقيق التقدم للشعوب والمجتمعات الإسلامية وكذلك تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمعات الإسلامية من خلال المشاركة مع أصحاب الخبرات والقدرات الفنية وتوفير الإستشارات الإقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة بقصد تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات على اختلاف أنواعها وتحقيق العدالة في توزيع الناتج الإستثماري بما يسهم في عدالة توزيع الدخل بين جميع أطراف العملية الإنتاجية[3]. ولا ننسى أن البنك الإسلامي هو شركة مساهمة عامة تهدف إلى الربح وتعظيم ثروة الملاك ولكن ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] شحادة، موسى عبد العزيز ، "فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة المصارف العربية، العدد (١٣٢)- المجلد١١، كانون الأول،١٩٩١، إتحاد المصارف العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، صفحة (٣٧).

[2] الموسوي، المرجع السابق، صفحة (٢٩).

[3] الموسوي، المرجع السابق، صفحة (٣٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- الأهداف التنموية:-

إن البنك الإسلامي لا يهدف إلى تحقيق الأرباح المادية فقط وإنما هو ملتزم بالعمل بما يحقق النفع والفائدة للمجتمع الإسلامي أولاً، بحيث يكون إستخدام البنك الإسلامي للمال وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع الإسلامي ويحقق رفاهيته وتكافله الإجتماعي، ويكون ذلك بالمساهمة في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع الإسلامي من خلال المشاريع التي تمولها وتوجيهها للهدف الرئيس من استخدام المال وهو عمارة الأرض.[١] وهكذا فإن البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً جذرياً في أسلوبها عن البنوك التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تستهدف أساسا الربح وليس لها هدف سوى ذلك، أما البنوك الإسلامية فهي تسعى أساساً إلى تنمية المجتمع والنهوض به ماديا، وهي لا تغفل هدف الربح لكنه في المرتبة الثانية[٢].

٣ الأهداف الإجتماعية:-

تسعى البنوك الإسلامية من ضمن أهدافها إلى الموازنة بين هدفها إلى تحقيق الأرباح المادية من جهة وتحقيق الأرباح الإجتماعية من جهة أخرى فضلاً عن التوزيع العادل للثروة في المجتمع الإسلامي وذلك من خلال إقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم لأبناء المجتمع الإسلامي وإنعاش روح التكافل الإجتماعي بين الأمة وربط الأبعاد الإجتماعية للبنوك الإسلامية بالأبعاد الإقتصادية لهذه المصارف.[٣]

ومن استعراض أهداف البنوك الإسلامية الثلاثة الأساسية السابق ذكرها فهناك من يرى[٤] ومن خلال النظر إلى واقع هذه البنوك أنه لا يوجد تطبيق واضح لهذه الأهداف حيث لا يمكن الحديث عن وجود برامج تنموية واجتماعية واضحة تقوم بها هذه البنوك، حيث أن النظرة العامة لهذه البنوك أنها بنوك تسعى أساساً إلى تحقيق الربح المادي بالدرجة الأولى مثلها مثل باقي البنوك الأخرى ولا تختلف عنها إلا باعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة واعتمادها بديلاً عن النظام الربوي، ويتمنون على هذه البنوك الإسلامية والقائمين على

---

[١] صوان، محمود حسن- أساسيات العمل المصرفي في الاسلام - دار وائل للنشر، الأردن ٢٠٠١ ط١.

[٢] محيي الدين إسماعيل علم الدين: موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، ج١، ١٩٩٣، ص١٢٦

٣ الطيار، عبد بن أحمد- البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق - دار الوطن - الرياض - ١٩٩٤ ط٢.

٤ الموسوي، مرجع سابق، صفحة ٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إداراتها أن يبذلوا المزيد في هذا المجال ووضع هذه الأهداف نصب أعينهم باعتبار أن هذه الأهداف هي التي من أجلها أنشأت هذه البنوك.

المبحث الثاني: خصائص البنوك الإسلامية ومصادر أموالها واستثماراتها:

خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية في معاملاتها المصرفية والإستثمارية عن غيرها من البنوك التقليدية، فبينما تتعامل البنوك التقليدية أساساً بالفائدة أو الربا أخذاً وعطاءاً فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا بكافة صوره وأشكاله، والبنوك الإسلامية تعتمد على أن العلاقة التي تربطها بعملائها ليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في البنوك التقليدية وإنما هي علاقة شراكة قد تكون على شكل مرابحة أو مضاربة أو متاجرة، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تتميز بالعديد من الخصائص عن البنوك التقليدية والتي من أهمها:

أولاً: عدم التعامل بالربا وتحريمه.

أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله فى كتابه وحرمه رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده الصحابة والتابعون ومن بعدهم[١]. يعرف الربا لغة بالزيادة والنمو والعلو والإرتفاع، يقال ربا الشيء: أي علا وارتفع مثل قوله تبارك وتعالى" وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّت وَرَبَتْ "(الحج : ٥)، وتفسير كلمة "ربت" أي ارتفعت ومثل قوله تبارك وتعالى"يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ "(البقرة : ٢٧٦) أي يزيدها وينميها ، والربوة هي : المكان المرتفع من الأرض. ويعرف الربا عند العرب بالزيادة على المال المقترض مقابل الزيادة فى الأجل. وهذا هو الذى ذكره القرآن الكريم فى مواضع كثيرة ، مثل قوله تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ" (آل عمران :١٣٠). كان الربا فى الجاهلية " أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل ، فإذا حلّ الأجل يأتي الغريم فيقول له: أتقضي أم تربي؟ فإن قضى أخذ ، وإلا زاده فى حقه وأخر عنه الأجل " . إلى أن أعلن الله الحرب على آكل الربا كما ورد في سورة البقرة، قال تعالى "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظلمون" (البقرة : ٢٧٨-٢٧٩).

[١] فتوى دار الإفتاء المصرية رقم ٥١٥/١٩٨٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد قرر المجمع الفقهي الآتي[1]:

"الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرَّم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمّى بالقروض الإستهلاكية أو ما يسمّى بالقروض الإنتاجية ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعةً فى تحريم النوعين ، وإن كثير الربا وقليله حرام , وإن الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والإقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة ، وكل إمرىءٍ متروكٌ لدينه فى تقدير ضرورته."

ثانياً: الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها المصرفية والإستثمارية.

حيث تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الأنشطة الحلال فقط والتي لا تخالف الشريعة الإسلامية وتمتنع عن باقي النشاطات الأخرى المحرمة شرعاً كتجارة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، ناهيك عن عدم تعاملها بالفائدة أو الربا بكافة صوره. وتعتبر البنوك الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي باعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظِّماً لجميع حياة البشر (الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية) وهكذا تخضع البنوك الإسلامية للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه في الآخرة كما قال سبحانه وتعالى: "وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ" (سورة الحديد، الآية: ٧). وكذلك قوله تعالى:" وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ" (سورة الأعراف، الآية: ١٢٩) وقوله: "وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ".(سورة النور، الآية: ٣٣)

ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية من جميع أعمالها، ولتفعيل هذه الخاصية تقوم البنوك الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية تضم نخبة من علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي وتعرض عليها جميع أعمالها، وتتولى مسؤولية مراقبة أعمالها لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية، وتؤدي هذه الميزة للبنوك الإسلامية إلى إرتفاع دورها الإجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الإجتماعية فهي تراعي المصالح الإجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة.

ثالثاً: تطبيق آلية المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

---

[1] مجمع البحوث الإسلامية الذى عقد بالقاهرة عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م والذى حضره خمسة وثمانون عالماً وفقيهاً ممثلين لـ ٣٥ دولة إسلامية فى ذلك الوقت بعد دراسة مستفيضة إستمرت ثلاثة سنوات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن)، وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية تحريماً تاماً(كما ورد في الآيات السابقة). وتستعيض البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل) (١).

إن إحلال آلية تقاسم الأرباح والخسائر محل آلية سعر الفائدة يعتبر أهم خاصية تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث تعتبر هذه الآلية البديل الأكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية، حيث تقوم المصارف الإسلامية بتطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة، لأن تقاسم الأرباح والخسائر من خلال عقدي المضاربة والمشاركة يتلافى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن الأخذ بآلية سعر الفائدة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[٢]:-

١- إن آلية سعر الفائدة تؤدي إلى الإضرار بالمقترض من خلال تحميله عبئ الخسارة وحده.
٢- إن آلية سعر الفائدة تحقق مصلحة المقرض على حساب المقترض.
٣- إن آلية سعر الفائدة تؤدي إلى تركيز الثروة لدى أصحاب المصارف.
٤- إن آلية سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة التكلفة العقدية على الإستثمار.
٥- إن آلية سعر الفائدة تؤدي إلى تخصيص الموارد المالية على نحو غير عادل وغير كفؤ.

رابعاً: الإلتزام بالصفات التنموية والإستثمارية الإيجابية في معاملاتها الإستثمارية والمصرفية.

حيث تعمل المصارف الإسلامية على توفير التمويل اللازم للنشاطات الإقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصفة عامة، مما ينعكس إيجاباً على تنمية القطاعات الإقتصادية وتطويرها في شتى المجالات والذي ينعكس بدوره على أداء الإقتصاد الوطني وتنميته، حيث لا يعد الربح هو الهدف الوحيد والأساسي الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه، وإنما تهدف أيضاً إلى تطوير الإقتصاد وتنميته والعمل كذلك على خدمة المجتمع والنهوض به مادياً[٣]. حيث يقوم البنك الإسلامي بإستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الإستثمار المتاحة له عن

---

[١]-حسن سالم العماري: "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة ،دمشق، ٢-٣ تموز ٢٠٠٥، ص٢-٣.

[٢] الخاقاني، المرجع السابق، صفحة (١٩٩)

[٣] شحادة، ، فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق إستثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام بإستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية).

خامساً: تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم الخدمات لعملائها من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية وبما يضفي على هذه المصارف الطابع الاجتماعي أيضاً[1].

والقاعدتين الأساسيتين في استثمار وتشغيل أموال المسلمين اللتان يلتزم بهما البنك هما:

قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر محمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الإستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).

وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعاوضة، فالمتعامل مع البنك يكون شريكاً في الربح وفي الخسارة أيضاً.

قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولَّد عنه من عائد، فمثلاً يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الإنتفاع لمن ضمن (وهو البنك) لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، أي أن الخراج غنم والضمان غرم(٢).

سادساً: كما تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات والنشاطات التي لا تقدمها المصارف التقليدية وهي:

١- القرض الحسن.

٢- صندوق الزكاة.

٣- الأنشطة الثقافية المصرفية الإسلامية وغيرها.

إن تجربة البنوك الإسلامية قد أثبتت أنها كانت إضافة للقطاع المصرفي والتي شكلت زيادة بالقوة المالية لهذا القطاع كما استطاعت أن تكون كياناً متميزاً لها وأفادت واستفادت من

---

[1] الموسوي، المرجع السابق، صفحة (٣٦).

[4] صوان، مرجع سابق، ص٩٤-٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التعامل مع البنوك التقليدية الأخرى. فلم تعد مشاركة البنوك الإسلامية في القطاع المصـــرفي قاصرة على منتجات التجزئة بل تعدّتها إلى منتجات التمويل المركبة وعمليات التمويل الكبيرة والإجارة وصناديق الاستثمار المشترك. كما أن العمل المصرفي الإسلامي أدخل إلى الســـوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئـــة المـــدخرات وجـــذب الاستثمارات في الدول التي تعمل فيها. كما أنها قد لبت احتياجات طبقة من الجمهـــور الـــذين يفضلون الإحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى البنوك التقليدية وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية الإسلامية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات[١].

مصادر أموال البنوك الإسلامية:

تقسم مصادر أموال البنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، وذلك على النحـــو التالي:-

أولاً: المصادر الداخلية:

وتنقسم المصادر الداخلية إلى:-

<u>رأس المال المدفوع:</u>

يمثل رأس مال البنك مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها من مؤسسي ومســـاهمي البنـــك عند تأسيسه وأية زيادة أو تخفيض قد يطرأ عليه في المستقبل، وإن مـــا يدفعـــه المؤسســـون المساهمون يكون مقابل قيمة إسمية للأسهم المصدرة وحسب النســـبة التـــي يحـــددها البنـــك المركزي، ويستخدم جزء كبير من رأس مال البنك في شراء موجودات ثابتة لازمـــة لبدايـــة عمل البنك كالمباني والمعدات والتجهيزات وغيرها، وبينمـــا لا يشـــترط محاســـبياً أن تكـــون مساهمة الشركاء مدفوعة بالكامل عند تأسيس البنك فإن الفكر الإسلامي يشترط أن يكون رأس المال حاضراً ولا يجوز أن يكون ديناً في الذمة، لذلك فإنه يجب أن لا يبقى أي مبلغ مســـتحقاً في ذمة أصحابه[٢].

<u>الإحتياطي العام:</u>

يتكون الإحتياطي من المبالغ التي يتم إقتطاعها من صافي الأرباح السنوية المتحققة للبنك على مرّ السنين، وينقسم الإحتياطي إلى قسمين: الأول **إحتياطي قانوني** يكون البنك ملزماً بتحقيقـــه بحكم القانون وتعليمات البنك المركزي والأعـــراف والتقاليـــد المصـــرفية الســـائدة، والثـــاني

[١] عبد الباسط الشيبي البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الالكتروني www.arabsgate.com

[٢] الهيتي، المرجع السابق، صفحة (١٨٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إحتياطي خاص يقوم البنك بتكوينه إختياراً بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه به، ويطلق عادةً على رأس المال والإحتياطي تعبير الحسابات الرأسمالية، ويكون الغرض من الحسابات الرأسمالية تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك وكذلك ضمان حقوق المودعين في حال إنخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده، وكما في البنوك التقليدية تعمد المصارف الإسلامية إلى إحتجاز نسبة من الأرباح تحفظ في حساب إحتياطي لمواجهة حالات الطوارئ[1].

الأرباح المدورة:

يحدد النظام الأساسي للمصرف وبقرار من مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية وبعد تصديق الهيئة العامة للمصرف مقدار الأرباح التي يحتجزها ولا يقوم بتوزيعها على المساهمين حيث يتم تدويرها إلى السنوات التالية، وهي إما أن تضاف إلى الإحتياطي العام أو أن تضاف إلى رأسمال البنك لزيادته.[2]

المخصصات:

وهي مبالغ يتم تكوينها خصماً من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات البنك) وذلك لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات البنك مثل النقص في الموجودات أو هبوط قيمة الأوراق المالية، وكذلك لمواجهة أخطار البنك للوفاء بالتزامات عملائه تجاه الآخرين مثل خطابات الضمان وبعض الإعتمادات وغيرها من الإلتزامات.

مصادر أخرى:

قد يحصل البنك على موارد إضافية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمينات المودعة من العملاء كغطاء عن الإعتمادات المفتوحة أو خطابات الضمان وغيرها.

ثانياً: المصادر الخارجية:

ويمكن تقسيم المصادر الخارجية إلى:-

١- الودائع تحت الطلب:

---

[1] الشمري، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف، جامعة الموصل، ١٩٨٨، صفحة (١٢٤)، مشار إليه في الخاقاني، المرجع السابق، صفحة (٢١٢).

[2] الشمري، النقود والمصارف، مصدر سابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتسمى أيضاً الحسابات الجارية، وتتكون من مجموع الأرصدة الدائنة للمودعين من عملاء البنك، وإن الهدف من هذه الودائع ليس الإستثمار وإنما يهدف المودعون منها هو لغرض حفظها مؤقتاَ أو لغرض تسهيل التعامل التجاري وباقي المعاملات المصرفية الأخرى، وهي تتمتع بحرية السحب والإيداع في أي وقت وبالتالي فهي لا تستحق أية أرباح ولا تتحمل أية خسائر، كما يضمن البنك كامل قيمة الوديعة حيث يفوض المودع البنك حرية التصرف بالوديعة ما دام ضامناً لها، كما لا يجوز للمودع سحب مبالغ تتجاوز قيمتها قيمة رصيد الوديعة، وإن الممارسة العملية تظهر أن البنك يتعامل مع هذه الحسابات الجارية على أساس الاحتياطي الجزئي، إذ يستفيد البنك من هذه الحسابات بتوفر السيولة اللازمة لتسيير أعماله اليومية وتوظيفها في عمليات قصيرة الأجل. ويستقطب البنك الإسلامي هذه الودائع على أساس مبدأ الخراج بالضمان حيث يمكن للبنك الإسلامي استثمار هذا النوع من الودائع والحصول على العائد المتولد منها مقابل التزامه بردها عند الطلب.[١]

٢- الودائع الإدخارية:

وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها؛ المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب؛ الحسابات الجارية أو ودائع إدخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الإستثمار. ويُمكن تقسيم الودائع وحسابات الإستثمار إلى نوعين رئيسيين هما: الودائع المُطلقة (غير المُقيدة) والودائع المُقيدة، فالودائع المُطلقة هي الودائع التي يُعطي أصحابها للمصرف حق استثمارها بالأسلوب الذي يراه البنك مُناسباً، أمّا الودائع المُقيدة فهي التي يُعطي أصحابها للمصرف الحق باستثمارها في مشروعٍ معين أو غرضٍ معين وفق شروطاً مُحددة[٢].

وتسمى الودائع الإدخارية أيضاً حسابات الإستثمار المشترك، إذ يقوم البنك بقبول الودائع الإدخارية النقدية من المودعين لديه بغية استثمارها ويقوم بإبرام عقد مضاربة معهم حيث يكون البنك هو المضارب والمودعين هم أصحاب المال، وتكون المضاربة هنا مطلقة وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات التمويل والإستثمار التي يقوم بها البنك دون ربطها بمشروع إستثماري معين، حيث أن المبالغ المودعة في حسابات الإستثمار تودع مع معرفة المودع الكاملة بأنها سوف تستثمر في مشروعات تنطوي على مخاطرة، لذلك فإن البنك لا يقدم أي ضمانة على القيمة الإسمية لودائع الاستثمار كما لا يدفع معدل عائد ثابت عليها، أي أن المودع يعتبر وكأنه كمالك لسهم في البنك يحق له المشاركة في

---

[١] الخاقاني، المرجع السابق، صفحة (٢١٤).

[٢] صديقي، محمد نجاة الله، النظام المصرفي اللاربوي، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأرباح التي يحققها البنك ويتحمل نصيبه من أي خسائر يتكبدها البنك. وتكون قاعدة الغنم بالغرم(التي سبق توضيحها) الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم). فالمتعامل مع البنك يكون شريكا في الربح وفي الخسارة أيضا.

٣- الودائع الإستثمارية:

وتسمى أيضاً حسابات الإستثمار المخصص إذ يقوم البنك بقبول الودائع الإدخارية النقدية لغايات الإستثمار المخصص في مشروعٍ محدّد أو لغرضٍ استثماريٍ معين، ويقوم البنك بإبرام عقداً مع المودعين لديه يسمى عقد المضاربة المقيدة، ويكون البنك هو المضارب والمودعين هم أصحاب المال حيث يقوم البنك بتشغيل هذه الودائع الإستثمارية حسب الإتفاق معهم وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون مخاطر الإستثمار التي قد تحدث أثناء فترة المشروع الإستثماري المحدّد، وفي حال حقق هذا المشروع الإستثماري المحدّد أية أرباح فيتم تقاسمها بين البنك وبين أصحاب هذه الودائع وفقاً للنسبة المتفق عليها مسبقاً في عقود المضاربة المبرمة بينهم، أما في حال ترتبت أية خسائر فيتحملها أصحاب هذه الحسابات بالكامل ولا يتحمّل البنك أية نسبة منها بشرط عدم تقصير البنك أو تعديه، حيث يعتبر البنك في هذه الحالة وكيلاً عن المودع يقوم باستثمار وديعته في مجال معين حدده المودع بنفسه بناءً على طلبه ورغبته.[١]

٤- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة:

قد تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحويل قسم من الفوائض النقدية لديها إلى مصارف إسلامية أخرى إما في صورة ودائع إستثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وإنما يكون القصد منها تسوية بعض المعاملات بينها.[٢]

٥- شهادات الإيداع:

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية، حيث يتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة ما بين سنة إلى ثلاث سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات عادةً في تمويل المشاريع القصيرة والمتوسطة الأجل ويتم توزيع العائد منها إما شهرياً ولحين إجراء حساب التسوية النهائية أو في نهاية مدة الشهادة. وهي تساهم في تخليص المصارف الإسلامية من

---

[١] محيسن، عبد الحليم إبراهيم ، "تقييم تجربة البنوك الإسلامية- دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية،١٩٨٩، صفحة (٣٠).

[٢] الشمري، المرجع السابق، صفحة (٢٠٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبئاً على صافي الربح بالنسبة للودائع المشغلة، من خلال ربط الموارد بالإستخدامات.[1]

٦- صناديق الإستثمار:

تعتبر صناديق الإستثمار أوعية إستثمارية تم إنشائها لتلبية متطلبات المودعين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في المجالات التي تناسبهم بما يحقق لهم مردود مجزي، حيث يقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقاً يطرحه للإكتتاب العام على المستثمرين ويقوم المصرف بأخذ نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق[2].

٧-وحدات الثقة:

تعتبر هذه الخدمة من الخدمات المصرفية حديثة النشأة التي تعتبر مجالاً استثمارياً مهماً ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعية يتم استثمارها في مجالات أسواق الأوراق المالية، ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال، وعادة ما تقوم جهة محددة بإدارة هذا النشاط[3].

٨-صكوك الإستثمار:

نشأت صكوك الإستثمار كبديل عن سندات القرض الربوية، وتُعرَّف صكوك الإستثمار بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله"[4].

يرى الباحث أن مصادر أموال المصارف الإسلامية شبيهة بمصادر أموال المصارف التجارية من حيث مصادرها الرئيسية ولكن الإختلاف يكمن في العوائد وأدوات الإستثمار وتحمُّل المخاطر، فالمودع المستثمر في البنك التجاري يضمن له البنك الوديعة مع الفوائد المستحقة

---

[1] دوابة، أشرف، بحث محكم، المؤتمر العلمي الرابع عشر، "المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل"، المنعقد بكلية الشريعة والقانون-جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٥.

[2] الموسوي، المرجع السابق، صفحة (٤٣).

[3] الشمري، المرجع السابق، صفحة (٢٠٣).

[4] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (١٧)- صكوك الإستثمار-، المنامة، ٢٠٠٣، صفحة (٣١٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في نهاية المدة ، بينما المستثمر في البنك الإسلامي يتوقع الربح أو الخسارة ولا يضمن له البنك أصل الوديعة ولا أرباحها.

إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية وإستثماراتها.

بما أن هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لا تتفق وطبيعة ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، لذا كان لا بد من السعي لإيجاد بدائل أو وسائل تمويلية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن المصارف الإسلامية لا تسعى فقط إلى تحقيق الأرباح وإنما لتحقيق الأهداف الإجتماعية والتنموية أيضاً، وللإستثمار الإسلامي طرقاً وأساليب متميزة وعديدة ومن أبرز هذه الأساليب والأشكال.

أولاً: المضاربة:-

تعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد إستثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها إستثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم على الإستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال.

والمقصود بالمضاربة:عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الإتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد أما الخسارة فيتحملها مقدم المال[١].

وقد تطور عقد المضاربة في المصارف الإسلامية ليتخطى المضاربة الفردية أو الخاصة بمعنى أن يكون المال والعمل مقدمان من شخص واحد إلى المضاربة المشتركة التي يتعدد

١ البعلي، عبد الحميد محمود ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، واقع والآفاق، ص٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيها أصحاب الأموال وأصحاب العمل، وهناك أيضاً نوع من أنواع المضاربة يطلق عليها المضاربة المطلقة[1] وهي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب بنوع محدد من الاستثمار أو التجارة وإنما يكون له مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يراه مناسباً بعكس المضاربة المقيدة وهي المضاربة التي يلزم فيها صاحب رأس المال المضارب باستخدام الأموال في نشاط أو تجارة معينة من قبله.

ثانياً : المشاركة:-

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده . أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة.[2]

وتُعرَّف المشاركة : بأنها عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقداراً معلوماً من رأس المال ويكون فيه الحق بالتصرف في المال تصرفاً كاملاً باعتباره شريكاً ومالكاً له ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الإتفاق عليه ببن الطرفين . أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة برأس المال.

ويمكن أن تقسم المشاركة إلى نوعين رئيسيين :

- **المشاركة المتناقصة :** تقوم المشاركة بين طرفين أحدهما البنك وأي طرف أخر سواء كان فرداً أو شركة يكون فيها الحق للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع المشترك بينهما وذلك إما دفعة واحدة أو على دفعات . على أن لا يتم دفع نصيب الفرد أو الشركة من الأرباح المتحققة كجزء من استرداد قيمة حصة البنك، أي أن الشريك في النهاية سيتمكن من تملُّك المشروع بعد أن يتمكن من رد التمويل إلى البنك.[3] وعلى الشريك أن يخصص جزء من أرباحه السنوية لسداد مساهمة البنك حتى يسترد البنك رأس ماله بالكامل وعندها تعود الملكية للشريك.
- **المشاركة الثابتة :** قد يأخذ المشروع المموّل شكلاً قانونياً ثابتاً مثل شركة مساهمة أو التوصية البسيطة أو توصية بأسهم أو تضامن حسب صيغة المشروع وحجمه، وهنا يقوم البنك الإسلامي بتمويل جزء من رأس المال لمشروع معين يجعله شريكاً في إدارته والإشراف عليه وشريكاً في الربح حسب النسبة المتفق عليها، وتبقى حصة كل

---

١ الحسيني ، فلاح حسن ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمين ، (٢٠٠٠)، "إدارة البنوك ، مدخل أستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ص٢٠١.

٢ الحسيني، الدوري، إدارة البنوك، مصدر سابق. ص٢٠٢.

٣ الحسيني، الدوري، مصدر سابق. ص٢٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شريك من الشركاء ثابتة لحين الإنتهاء من مدة المشروع أو الشركة التي حُدِّدت في الإتفاق.[١]

ثالثاً: المرابحة:

هي من بيوع الأمانة وهي الإفصاح عن الثمن الذي اشتريت به السلعة مع إضافة ربح معلوم، واتفق الفقهاء في المذاهب المختلفة على أمرين بالنسبة للمرابحة[٢].

الأول : بيان الثمن وما يدخل فيه ويلحق فيه

الثاني : زيادة ربح معلوم على الثمن . ومن شروط المرابحة :

- أن يكون ثمن السلعة معلوماً.
- أن يكون الربح معلوماً للبائع والمشتري .
- أن يكون المبيع عرضاً فلا يصح بيع النقود مرابحة.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً . فلو كان فاسداً لم تجر المرابحة لأنها بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.

رابعاً : بيع السلم

هو بيع آجل بعاجل، أي يتقدم فيه الثمن ويتأخر فيه تسليم المبيع. وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالاً وتأجيل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف .

فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفق سلعته حتى يصفها. وبهذا نجد أن البنك أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدّد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم البنك بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته . وبالتالي يصبح البنك الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابعه الخاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها.[٣]

---

١ شبرا، محمد عمر وآخرون، "نحو نظام نقدي عادل" ، طبعة ٢ ، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن. ١٩٩٠، ص٤٤.

٢ الحناوي، محمد صالح ، "المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، ص٤٠٧

٣ الحناوي، مصدر سابق. ص٤١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بالفائدة . فأصحاب السلع والبضائع يمكنهم أن يحصلوا من البنك على ثمن بضائعهم مقدماً على أن تسلم للمصرف مستقبلاً ليتاجر بها كما يمكن للمصرف أن يستخدم بيع السلم في بيع تجارته.

مشروعية السلم :

إن المستند الشرعي قوله (صلى الله عليه وسلم) ((من أسلم فليسلم في كيلٍ معلوم ووزنٍ معلوم إلى أجلٍ معلوم)) ولأن السلم على غير القياس فقد وضع العلماء شروط وقيود تحفظ للسلم إباحته ومنها[١] :

١) بيان الجنس والنوع والصفة في الثمن تجنباً للنزاع .

٢) بيان جنس ونوع وصفة المسلم فيه(السلعة)

٣) أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجلٍ معلوم .

٤)أن يكون المسلم موجوداً عند حلول الآجل .

٥) يشترط في المسلم فيه أن لا يكون من جنس الثمن وأن لا يكون متفقاً معه على ربوية

٦)البعض اشترط بأن لا يقل الأجل عن شهر واحد ذلك لأن الشهر أقل مدة يمكن أن تتحقق فيها الفائدة من بيع السلم.

٧) يجب أن يكون الثمن معجلاً .

أما تطبيق بيع السلم بالمصارف الإسلامية فيمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها ، تسلّم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً. ولذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها البنك الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته. ولقد تبيَّن من الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية. ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الإنتهاء منها.

<u>خامساً : الإستصناع</u>

ومعناه طلب الصنعة كأن يطلب من شخصٍ أن يصنع لك حذاءاً أو حقيبةً أو غير ذلك فإن هذا الأمر هو ما يعرف بالإستصناع . وبعض الفقهاء قالوا أنه يجب أن يوضع الإستصناع من حيث محل العقد وصفته ووزنه...... الخ . ويذكر أن الناس تعاملوا بهذا العقد منذ زمن رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي إستصنع خاتماً وقيل أنه إستصنع منبراً. ومن فوائد

١ سمحان، مصدر سابق، ص٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإستصناع أنه يشجع الإنتاج والعمل وتشغيل الأيدي العاملة ويزيد النشاط الإقتصادي ويؤمن عملية التسويق.

هذا ويمكن للمصارف الإسلامية الآن الدخول في عمليات الإستصناع، كمثال يمكن لها أن تجعل عقود إستصناع عن طريق إمتلاكها المصانع والقيام بالتصنيع أو أن تكون صانعاً ومستصنعاً في نفس الوقت وهو يعرف ب (الإستصناع الموازي) وهذا النوع هو الأكثر ملائمة لعمل المصارف الإسلامية[1].

شروط الإستصناع:[2]

١. أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدرة وهذا التحديد الدقيق يجعل الوقوع في النزاع والخلافات بين الصانع والمستصنع في أضيق الحدود.
٢. أن يكون محل العقد مما يجعل فيه التعامل بين الناس إستصناعاً مثل الأحذية والملابس والأثاث.
٣. أن يقدم الصانع مستلزمات الصناعة .

<u>**سادساً: التورق:**</u>

تعريف بيع التورق: هو شراء سلعة بثمن مؤجل ثم بيعها لآخر بثمن نقدي للحصول على النقد. وهذا النوع من البيوع هو من بيوع المساومة ، وقد ظهر التورق بالمصارف الإسلامية لتلبية الأهداف التالية:

١- تلبية إحتياجات العملاء من النقد .

٢- تجنيب العملاء للخسائر العالية .

٣- تجربة حديثة لتمويل العملاء.

الضوابط الشرعية للتورق : بيع التورق من البيوع الجائزة (قرار مجلس الفقه الإسلامي في دورته الخامسة عشر بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١)، كما صدرت فتوى من هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بإجازته.

إلا أنه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ طالب خبراء في صناعة التمويل الإسلامي بمنع معاملات التورق المنظم التي تنفذها بعض المؤسسات المالية الإسلامية على اعتبار أنها لا تتفق وقواعد الشريعة. وأضاف الخبراء أن التورق المنظم عبارة عن ترتيب مصطنع لا ينتج

---

١ سمحان، مصدر سابق، ص٧٥

٢ سمحان، مصدر سابق، ص٧٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنه أي عائد اقتصادي، مشيراً إلى أنه في معاملة التورق المنظم تكون السلع إفتراضية ولا توجد أي حركة حقيقية للسلع، والسلع تظل فحسب في المتجر. غير أن إستخدام التورق لقي موافقةً وتأييداً من جانب بعض علماء الشريعة وما زال الخلاف دائراً لغاية هذه اللحظة[١].

سابعاً: الإجارة:

وتعرف الإجارة شرعاً بأنها (هي عقد على المنافع بعوض، أو تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض)[٢] ، أي أن التأجير هو تمليك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم، مثل إجارة المساكن والأراضي الزراعية وغيرها، ويعتبر التأجير مصدراً من مصادر التمويل الإسلامي المهمة، وأهم أنواعها:-

١- عقد الإجارة التشغيلية:-

وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، أي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

٢- عقد الإجارة المنتهية بالتمليك:-

عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من العقود المعاصرة التي ظهر التعامل بها حديثاً ، وهي " أن يتفق الطرفان على إجارة شيء لمدة معينة بأجرة معلومة – قد تزيد على أجرة المثل – ، على أن تنتهي بتمليك العين المؤجرة للمستأجر "[٣]. وتشمل الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن يحدَّد في العقد أو عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.[٤]

ثامناً : القرض الحسن

عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضاً بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة فأيّما قرض جرّ منفعة فهو ربا.

---

[١] الإقتصاد والأعمال، موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٩\١٢\٢٧.

٢ الشمري، المرجع السابق، صفحة (٣٢٣).

[٣] القره داغي ، "الإجارة وتطبيقاتها المعاصرة :((الإجارة المنتهية بالتمليك))"، ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، العدد الثاني عشر (٤٧٧/١) .

٤ الشمري، المرجع السابق، صفحة (٣٣٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن هناك حالات يكون فيها المتعامل مع البنك الإسلامي مضطراً للحصول علـــى نقــدٍ لأي سببٍ من الأسباب فقد يحتاج نقوداً للعلاج أو للتعليم أو للسفر وغيرها وليس من المعقول أن لا يلبي البنك الإسلامي حاجة هذا الزبون لسببين هما:

١_ إن مصلحة هذا الزبون مرتبطة بالبنك الإسلامي فهو يودع نقــوده فيــه ويشــتري منــه ويتعامل معه في جميع أموره المجدية مما يعني استفادة البنك من الزبون.

٢_ إن هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق البنك وهو مد يد العون والمســاعدة للمجتمــع الذي يعمل فيه وأهم ما يمكن أن يقحمه لأعضاء هذا المجتمع هنا هو إبعادهم عن الاقتــراض بالفائدة لذلك يتم منح أي فرد من أفراد المجتمع المسلم هذا القرض سواءً كان زبون أم لا.[١]

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن

١_ يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال البنك الخاصة .

٢_ الأموال المودعة لدى البنك على سبيل القرض (حسابات الائتمان).

٣_ الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحســن التــي يفوضــون البنــك بإقراضها للناس قرضاً حسناً.[٢]

تاسعاً : الإستثمار في الشركات الإستثمارية

تعرف شركات الإستثمار: بأنها شركات متخصصة في بناء وإدارة المحافظ الإستثمارية حيــث تقوم هذه الشركات بتلقي الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات لتقوم باستثمارها في محافظ (صناديق) وتكون من إستثمارات مختلفة، وثم توزيع أرباح وخسائر هذه الإســتثمارات علــى المشاركين مقابل حصول شركة الإستثمار على نسبة من الأرباح . كما هــو معــروف فــإن المصارف الإسلامية لديها فائض سيولة (في بعض الأحيان)لا تستطيع أن تستثمرها لذلك تقوم هذه المصارف بدفع تلك الأموال إلى شركات إستثمارية وبشرط أن تكون المحفظة الإستثمارية التي تقوم هذه الشركات بتكوينها لا تحتوي على أصول محرمة شرعاً (مثــل الســندات التــي تحمل الفائدة الثابتة) وغيرها من الشروط الشرعية التي تقوم هيئة الرقابة بتحديدها.[٣]

عاشراً : الإستثمار في الأوراق المالية

تقوم المصارف الإسلامية بالإستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء أسهم شركات يكون نشاطها الأساسي غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية وقد أجاز الفقهاء ذلك، فعلــى ســبيل

---

١ سمحان، مصدر سابق، ص ٩٨.

٢ سمحان، مصدر سابق، ص ٩٩.

٣ سمحان، مصدر سابق، ص٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المثال يجوز للمصرف الإسلامي شراء سهم في مصنع الحديد والسيارات ولكن لا يجوز له شراء أسهم في مصنع للخمور أو في بنوك ربوية.

أما أهداف الإستثمار في الأوراق المالية فهي :

١_ إستغلال السيولة المتاحة وعدم إضاعة فرصة إستثمارها لتحقيق عوائد وأرباح سواء عند البيع أو عند توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية.

٢_ تعزيز السيولة خاصة في ظل عدم وجود المقرض الأخير فهي سهلة التسييل.

<u>أحد عشر : أساليب أخرى</u>

وتستطيع المصارف إستخدام أنماط عديدة من الخدمات الإستثمارية شريطة خلوها من عنصر الفائدة ومن هذه الأنماط[١]:

- تقديم خطابات الضمان .
- تقديم الإئتمانات المستندية .
- البيع بالتقسيط أو البيع بالأجل .
- إدارة الحقائب المالية وتأسيس صناديق الإستثمار المشترك وأعمال الوساطة في الأسواق المالية.

١ الحسيني، مصدر سابق، ص ٢٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

أثر أدوات السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية

<u>الفصل الرابع</u>

أثر أدوات السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي الأردني وتؤثر على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

يرى الباحث إن هناك قصور في بعض التعليمات و الضوابط ومعايير الرقابة عن تغطية خصوصية أعمال البنوك الإسلامية كونها مصممة أساساً لتطبيقات البنوك التقليدية، بما في ذلك متطلبات السياسة النقدية وكفاية رأس المال.

ويبين الواقع العملي بعد مراجعة البنك المركزي بأن البنوك الإسلامية لا تتعامل بأدوات السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم والتي يطبقها البنك المركزي كإحدى وسائل الرقابة لما فيهما من تضارب مع الأحكام الشرعية وسياسة البنوك الإسلامية التي تحرِّم الفائدة، كما أنها لا تلجأ للبنك المركزي كملجأ أخير للإقراض. وإن غياب الأدوات المالية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للبنوك الإسلامية والتي هي متاحة للبنوك التقليدية مثل شهادات الإيداع،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أذونات الخزينة، سندات الخزينة، إضافةً إلى عدم وجود سوق ثانوية لهذه الأدوات يعتبر من أهم التحديات التي تواجه صناعة البنوك الإسلامية في الأردن.

بينما يعتبر الباحثون والواقع العملي بعد مراجعة البنك المركزي إن أهم أدوات السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية والتي تؤثر بشكل مباشر على ربحيّتها هي:

- **نسبة السيولة**
- **الاحتياطي النقدي الإلزامي**
- **معدل كفاية رأس المال**

والتي قام الباحث بتناولها في هذا الفصل كما يلي:

١. نسبة السيولة:

يقصد بدرجة السيولة لأصلٍ من الأصول هو قدرة البنك الذي يمتلك هذا الأصل على تحويله الى نقدٍ سائلٍ بسرعة وبأقل خسائر ممكنة، وتفرض هذه النسبة على البنوك التجارية من قبل السلطات النقدية التي تشترط الإحتفاظ بنسبة من أصول هذه البنوك على شكل سائل، وهو ما يطلق عليه بنسبة السيولة.[١]

وتهدف السلطات النقدية من وراء فرض هذه النسبة التمكن من مراقبة البنوك التجارية بصفةٍ دورية للتأكد من أن الكيفية التي تستخدم بها أموالها تتوائم مع طبيعة مصادر الأموال المتاحة لديها[٢]، وحتى تتمكن من مواجهة طلبات السحب التي قد تتدفق اليها في بعض الأحيان وبأحجام كبيرة وغير متوقعة مما قد يعرضها لأزمات نقص في السيولة وعدم القدرة على السداد، وذلك لعدم توفر المقرض الأخير وبالتالي حرمان البنوك الإسلامية من الحصول على السيولة النقدية عند الحاجة إليها، مما يدفعها إلى الاحتفاظ بسيولة عالية لدى البنك المركزي وذلك بهدف استخدامها عند الأزمات أو بهدف تلبية متطلبات النسب المفروضة من السلطات الرقابية ومنها نسبة السيولة. وكما تهدف السلطات النقدية من وراء تحديد نسبة السيولة التحكم في حجم الائتمان الذي تقوم به البنوك بأن تشترط نسبة سيولة عالية في حال تعرُّض البلاد للرواج، أو تخفض من مقدار نسبة السيولة في حال تعرُّض البلاد للكساد، مما يؤثر على عرض النقد والذي يؤثر بالتالي على بعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى.[٣]

---

[١] فهمي، حسين كامل، "ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي"، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٦، بحث رقم ٦٣.

[٢] فهمي، المصدر السابق.

[٣] فهمي، المصدر السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعروف أن البنوك التقليدية عندما تحتاج إلى السيولة فإنها تلجأ للبنك المركزي لتأمين السيولة المطلوبة بموجب آليات ربوية معروفة ، الأمر الذي يعني عدم قدرة البنوك الإسلامية على الإستفادة من البنك المركزي في هذا الجانب مما يلجؤها إلى الإحتفاظ بنسب سيولة عالية(وهذا يقلل المبالغ المطروحة للإستثمار في المجالات المنتجة) أو الإعتماد على تدفق مستمر من الودائع وهو أمر غير متاح دائماً.

ومخاطر السيولة قد تكون أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة المصارف الإسلامية ولأسباب منها:

١. إن المصارف الإسلامية لا تستطيع الإقتراض بفائدة لتغطية أحتياجاتها للسيولة عند الضرورة.
٢. ولا تستطيع بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الإسمية.
٣. ولا تقوم المصارف المركزية (حتى الآن على الأقل) بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية . ولا بد من التنويه هنا إنه على المصارف المركزية العمل على تطوير أدواتها ووسائلها لتقوم بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية بوسائل تنطبق مع الشريعة الإسلامية كي تستطيع المصارف الإسلامية الإستفادة منها.
٤. كثير من الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية وتعتبر قرضاً حسناً من المودع للبنك يلتزم البنك بضمانه وسداده عند الطلب.

وتجدر الملاحظة أنه حتى في الودائع الإستثمارية لا يستساغ أن لا تقوم المصارف الإسلامية بردَّها إلى المودع عند الطلب حتى ولو قبل حلول أجلها رغم أنها غير ملزمة بذلك من الناحية الشرعية والقانونية نظراً لضرورة حفاظ المصارف الأسلامية على ثقة المودعين وسمعتها، ولهذا فإن المصارف الإسلامية بحكم عدم لجوءها إلى البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وعدم ملائمة أدوات الرقابة الأخرى التي يتبعها البنك المركزي(السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم)، فإنها ملزمة بالإحتفاظ بكمية كافية من السيولة النقدية منعاً لأية سحوبات مفاجئة(سواء من الحسابات الجارية أو الإستثمارية)، وهذه المبالغ المخصصة كمتطلب سيولة يفرضه البنك المركزي سوف تحيد وتبعد عن أية نشاطات إستثمارية تدر عائداً على البنك والذي سوف يؤثر على ربحيّة هذه المصارف.

إن البنوك المركزية تطبق على المصارف الإسلامية نفس نسبة السيولة بالرغم من اختلاف مكونات بسط النسبة، وحيث أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات الحكومية وهي إحدى مكونات بسط النسبة، لهذا يقترح الباحثون اعتبار الأسهم ضمن مكونات بسط النسبة بدلاً من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السندات الحكومية[1]، ويتفق كثير من الباحثين في الإقتصاد الإسلامي على استمرار سريان هذه النسبة لأنه ليس فيها ما يعتمد على التعامل الربوي كما أنها تحقق مطلب الأمان واليسر المالي في إدارة الأموال في البنوك الإسلامية[2].

وقد حدّد البنك المركزي الأردني الحد الأدنى لنسبة السيولة القانونية الواجب على البنوك الالتزام بها بـ ٣٠% ، أما طريقة احتساب النسبة فهي كما يلي:-

مكونات بسط النسبة :

- المسكوكات وأوراق النقد الأردنية .
- أرصدة البنوك لدى البنك المركزي .
- أرصدة البنوك لدى البنوك الأخرى داخل المملكة مطروحاً منها ودائع البنوك داخل المملكة بما فيها ودائع البنك المركزي لدى تلك البنوك مع ملاحظة نقل نتيجة التقاص إلى مقام النسبة إذا كانت بالسالب.
- أرصدة البنوك لدى البنوك خارج المملكة مطروحاً منها ودائع تلك البنوك لدى البنوك خارج المملكة (بما فيها أرصده وودائع المركز والفروع خارج المملكة) مع ملاحظة نقل نتيجة التقاص إلى مقام النسبة إذا كانت بالسالب.
- السندات الحكومية أو بكفالة الحكومة وتستحق الدفع في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
- سندات حكومية أو بكفالة الحكومة وتستحق الدفع في مدة تزيد عن ثلاثة أشهر.

أما مكونات مقام النسبة فهي :-

- ودائع العملاء لدى البنك بكافة أنواعها
- المبالغ المقترضة من قبل البنك أياً كان مصدرها .
- الشيكات والحوالات والسحوبات برسم الدفع[3].

تطبيق هذه النسبة على البنوك الاسلامية قد يحقق الهدف المرجو منها جزئياً إلاّ إن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تعطيل جزءٍ آخر من الأموال المودعة في البنوك الإسلامية على سبيل المضاربة(بهدف الإستثمار) وذلك بسبب اضطرار البنك الإسلامي للحفاظ على نسبة السيولة المطلوبة حتى وإن كانت معظم ودائعه إستثمارية[4].

---

[1] شحاده، موسى ، "علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية"، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص١٧.

[2] الغريب ناصر، "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠١.

[3] مذكرة البنك المركزي الأردني إلى البنوك المرخصة رقم ٨٥/١٢٢ تاريخ ١٩٨٥/٨/٦م

[4] الوادي، محمود حسين، الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى الباحث إمكانية إيداع البنك الإسلامي مبالغ لدى البنك المركزي زائدة عن الاحتياطي النقدي الإلزامي في حالة الفائض بدون فائدة، ليستغلها البنك المركزي كما يشاء، بالمقابل يودع البنك المركزي مبالغ لدى البنك الإسلامي دون فائدة ولنفس المدة إذا ما احتاج البنك الإسلامي للسيولة.

٢. الإحتياطي النقدي الإلزامي

تنظم المادة (٤٢) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته طرق تعامل البنك المركزي الأردني بالإحتياطي النقدي الإلزامي المفروض على البنوك المرخصة، تنص الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته أنه "على البنك المركزي الأردني أن يطلب من البنوك المرخصة إيداع احتياطي نقدي إلزامي لديه بنسبة أو نسب معينة من ودائعها المختلفة على أن لا تقل هذه النسبة أو النسب عن ٥% ولا تزيد عن ٣٥% منها وللبنك المركزي أن يودع الاحتياطي النقدي الإلزامي في حسابٍ جارٍ أو على شكل وديعة إشعار أو لأجل ولا يجوز السحب من هذا الحساب إلى ما دون النسبة المقررة إلا بموافقة البنك المركزي الأردني[١]، وقد طلب البنك المركزي من البنوك المرخصة الإحتفاظ بالإحتياطي النقدي الإلزامي بما نسبته ٦٠% على شكل وديعة خاضعة لإشعار يومين و٤٠% على شكل حساب جاري[٢]، كما حدّد البنك المركزي النسبة المطبَّقة على البنوك بـ ٨% إعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.[٣]

وفي ضوء تطبيق البنك المركزي لنظام التسويات الإجمالية الفوري فقد قرَّرَ البنك المركزي الأردني دمج متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي في الحساب الجاري بحيث يظهر رصيد البنك متضمناً الحد الأدنى الواجب عدم التصرف به (٨٠%) وعدم السماح بانخفاض رصيد البنك الفعلي عن هذا الحد[٤]، ويحتسب البنك المركزي الأردني غرامة نقدية لا تزيد عن ١% من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص.[٥]

تعتبر الودائع الركن الأهم في مصادر أموال البنك الإسلامي والبنك التجاري على حدٍ سواء. وبينما تعامل ودائع المتعاملين في البنك التجاري على أنها أموال "مقترضة" من المودعين مقابل سعر فائدة محدَّد سلفاً بغض النظر عن نتائج أعمال البنك، بينما تعامل الودائع

[١] البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، مجموعة التشريعات المصرفية، بدون تاريخ ص١٨.

[٢] مذكرة البنك المركزي الأردني إلى البنوك المرخصة رقم ٩٣/٤٩ تاريخ ١٩٩٣/١١/١٧م.

[٣] مذكرة البنك المركزي الأردني إلى البنوك المرخصة رقم ٢٠٠٠/٣٠٩ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨م.

[٤] مذكرة البنك المركزي الأردني إلى البنوك المرخصة رقم ٢٠٠٢/٢٦٥ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥م.

[٥] البنك المركزي الأردني، مجموعة التشريعات المصرفية، م. س، المادة (٤٢د) من قانون البنوك ص١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستثمارية في البنك الإسلامي على أنها أموال "مضاربة" في عمليات الإستثمار والتمويل مقابل حصولها على نصيب الأرباح إن تحققت، وخضوعها للخسائر إن تحققت[١].

ويترتب على هذا ضرورة إعادة النظر في سياسة الإحتياطي النقدي الإلزامي، بحيث يتم إستبعاد الودائع الآجلة في المصارف الإسلامية من وعاء الإحتياطي النقدي، وذلك للإعتبارات التالية[٢]:

- إن الودائع الآجلة في البنك الإسلامي يتم النظر اليها على أنها مساهمات أو محافظ إستثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال، فضلاً عن أرباحها. أي إنها تعتبر كأموال المساهمين ولكنها مؤقتة. ونظراً لطبيعتها هذه، فإنه لا يجوز شرعاً ضمانها أو ضمان جزء منها، ولا يجوز حجب جزء منها على الإستثمار، إلا بموافقة جميع أصحاب الحسابات.
- أمَّا الحسابات الجارية، فيمكن إخضاعها لوعاء الإحتياطي النقدي لأنها لا تشارك في الربح والخسارة، ولأنها خاضعة للطلب في أي وقت، ويتم إستثمار البنك لجزءٍ منها على مسؤوليته بصفتها (أمانة) مأذون للمصرف بتوظيفها وفق قاعدة شرعية مفادها "الخراج بالضمان".
- إن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الإحتياطي (بعكس البنوك التقليدية) لا من حيث تقاضي فائدة عليها، ولا من حيث الإستفادة من عمليات الخصم وإعادة الخصم، لما في ذلك من مخالفة شرعية.

حيث أن المصارف الإسلامية لا تساهم أصلاً في عملية توليد النقود فإنه يمكن تحقيق أهداف تنظيم السيولة المحلية عن طريق إصدار التعليمات للمصارف الإسلامية بتوزيع إستخدامها للأموال بالشكل الذي يوفر أفضل تنظيم ممكن للسيولة.

إن أية اقتطاعات مالية مفروضة على البنك الإسلامي من قبل البنك المركزي تكون على حساب المبالغ المخصصة للإستثمار وتؤثر على عوائده وبالتالي على ربحيّة هذا البنك، سواءً بزيادة نسبة السيولة القانونية المطلوبة أو بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. وإن إخضاع ودائع العملاء الاستثمارية والتي تشارك بالربح والخسارة لمتطلبات الإحتياطي النقدي الإلزامي ومعاملتها نفس معاملة البنوك التقليدية يعتبر من أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الأردن.

٣. **معدل كفاية رأس المال**

---

[١] ريحان، المصدر السابق

[٢] ريحان، نفس المصدر السابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عمدت السلطات النقدية في مختلف دول العالم إلى وضع حدود دنيا لما يجب أن تكـون عليـه رؤوس أموالها منسوبةً إلى ودائعها وهو ما يطلق عليه مدى كفاية رأس المال وذلك حمايةً لحقوق المودعين والدائنين، وكما هو معروف فإن اللجنة الخاصة بالأنظمة والرقابة المصرفية (لجنة بازل) المنبثقة عن مجموعة الدول العشر جعلت الحد الأدنى لنسـبة كفايـة رأس مـال البنوك التابعة وفروع البنوك الأجنبية العاملة بين (٦%–٨%).[١] والبعض يرى أنه طالمـا أن ودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية هي غير مضمونة بالتعريف وبالتـالى فـإن حقـوق الملكية (رأس المال + الإحتياطات) لا تحمي سوى المسـاهمين وأصـحاب الحسـابات الجارية فإن الحد الأدنى لرأس المال نفسه أو لنسبة كفاءة رأس المال عموماً يمكن أن تقل فـي البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية.

إلاّ أن هناك العديد من الشواهد التي تدل على أهمية نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية منها[٢]:

١- إن فكرة الضمان غير منتفية تماماً في أعمال المصارف الإسلامية فـإن بعـض الصـيغ الإسلامية ترتب على البنك ضماناً في حالات الخسارة الناجمة عن الإهمال والتعدي والتقصير والقصور في دراسة جدوى . . . إلخ.

٢-تقوم المصارف الإسلامية بالمتاجرة بالملكية حيث تخلط أموالها بأموال المودعين في بعض الصيغ الاستثمارية كالمشاركة والمشروعات المباشرة كما أنها تقوم بموجب عقد المضـاربة بتمويل أصحاب الخبرة والدراية والمهن ويقدم التمويل المطلوب أحياناً من الودائـع وأمـوال المساهمين.

٣-إن هيكل آجال الودائع لدى المصارف الإسلامية والذي يصل إلى سنة في أغلب الإيداعات لا يتناسب مع هيكل آجال الاستثمار والتمويل في كثيرٍ من الصيغ والعمليـات التـي يحتـاج تسييلها إلى أجل ليس بالقصير، وبالتالى فلا بد من وجود نسبة جيدة من الأموال الذاتية خاصة في ظل الفرض المنهجي القائم على أسـاس أن المصـارف الإسـلامية مصـارف تنمويـة واستثمارية تدخل في مشروعات متوسطة وطويلة الأجل.

٤-عدم القدرة – مرحلياً على الإستفادة من تسهيلات البنك المركزي والبنوك التقليدية الأخرى وعدم وجود آلية لتدفق الودائع بين المصارف الإسلامية وعدم وجود سوق مالية نشطة يجعـل الحاجة كبيرة إلى حجم مناسب مطمئن من رأس المال. وعليه فإنه لابد من التزام المصـارف

---

[١] إبراهيم عبادة، "مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية "، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٧م.

[٢] أحمد، محي الدين أحمد، "علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي"، مصدر سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإسلامية بتوجيهات البنك المركزي فيما يختص بنسب كفاية رأس المال ولابد من مراقبة ومتابعة البنك المركزي لاستقرار وثبات تلك النسبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية تستوجب إجراء تعديلات وتفصيلات في مقترحات بازل٢ لتتاسب البنوك الإسلامية[١]; إذ إن طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية. مما يعني عدم إتساق منهجية حساب كفاية رأس المال التي تم اقتراحها من قبل لجنة بازل للبنوك الإسلامية. وقد طالبت عدة جهات مالية إسلامية من مسؤولي البنك المركزي إصدار تعليمات جديدة بما يخص كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وتراعي خصوصيتها، وقد تم التجاوب بإصدار تعليمات جديدة عام ٢٠٠٨ وتعليمات أخرى أنصفت خصوصية البنوك الإسلامية عام [٢] ٢٠١٠.

"وقال مصدر مسؤول في البنك المركزي: إن هذه التعلميات تأتي لمواصلة النهج الذي اختطَّه البنك في إصدار سلسلة تعليمات خاصة بالبنوك الإسلامية تراعي خصوصية مثل هذه البنوك لتعزز تنافسيتها ولمواكبة المستجدات على المعايير الدولية وأفضل الممارسات المصرفية. وكان البنك المركزي الأردني أصدر في عام ٢٠٠٨ تعليمات الدعامة الأولى لمعيار كفاية رأس المال لجميع البنوك حيث كانت البنوك الإسلامية خاضعة لتلك التعليمات وبإصدار التعليمات الجديدة ستصبح البنوك الإسلامية ملزمة بتطبيق هذه التعليمات".[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية يستوجب إجراء تعديلات وتفصيلات في هذه المقترحات لتناسب البنوك الإسلامية، إذ إن طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية. مما يعني عدم اتساق منهجية حساب كفاية رأس المال التي تم اقتراحها من قبل لجنة بازل للبنوك الإسلامية.

هذا وقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٠\١٥٠)[٤] بتاريخ ٢٠١٠١٨\١٩ يتضمن تعليمات الدعامة الأولى لمعيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفقاً للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، ومن أبرز ما تضمنه المعيار الإبقاء على نسبة كفاية رأس المال ١٢ بالمئة وهي ذات النسبة المطبقة على البنوك التجارية ومراعاة خصوصية المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية. وتضمن المعيار ايضا عكس مشاركة حسابات الاستثمار المطلقة (موازية للودائع لدى البنوك التقليدية) في المخاطر على طريقة احتساب هذه النسبة حيث يتم استبعاد نسبة من إجمالي

---

[١] عاشور، يوسف حسين، إدارة المصارف الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٢، ص٣٧٠

[٢] موقع البنك المركزي الاردني، تعليمات بازل ٢.

[٣] بترا، جريدة الرأي الاردنية 2010/09/14

[٤] موقع البنك المركزي الاردني، تعليمات بازل ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموجودات المرجحة الممولة من تلك الحسابات من مقام النسبة كون مثـــل هـــذه الحســـابات تشارك في الأرباح وفي الخسائر حال تحققها. وقد اعتبرت البنـــوك الإســـلامية فـــي الأردن إصدار البنك المركزي تعليمات خاصة بها لمعيار كفاية رأس المال خطوة في الإتجاه الصحيح لأنها تعالج خصوصية المنتجات التي تقدمها.

الفصل الخامس

تحليل البيانات ومناقشة النتائج والتوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

تحليل البيانات ومناقشة النتائج والتوصيات.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق كلٍ من نسبة السيولة القانونية ونسبة الإحتياطي الإلزامي و معدل كفاية رأس المال المفروضين من قبل البنك المركزي الأردني على ربحيّة المصارف الإسلامية الأردنية وذلك خلال الفترة ١٩٩٨ -٢٠١٠م. ومن أجل التأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بالدراسة فقد تم استخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تطبيق اختبار الإستقرارية Unit Root ، ثم اختبار تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression على جميع متغيرات الدراسة، وقد تم تطبيق هذه الإختبارات الإحصائية للفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الـ (EViews).

حيث يعتمد نموذج الدراسة على صياغة نموذج يربط بين كل من المتغيرات المستقلة (السيولة، الإحتياطي النقدي الإلزامي ، ومعدل كفاية رأس المال) وبين المتغير التابع(ربحيّة البنوك الإسلامية)، وعلى النحو الاتي :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$P= a +B1L+B2LR+B3CA+\varepsilon$

١. تحليل البيانات ومناقشة النتائج

اختبار سكون (إستقرار) السلاسل الزمنية (Stationarity Test (Unit Root Test :

بعد إجراء اختبار ديكي – فولر ADF واختبار فيلبس – بيرون PP لاختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في نموذج الدراسة عند المستوى (Level) وللفرق الأول (First difference) وللفرق الثاني (second difference) ، تم عرض نتائج التحليل في الجدول رقم (١) الذي بين نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وكانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لجميع المتغيرات، حسب القيمة الحرجة ل[1](Mackinnon ،١٩٩١) وعند اخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار لها تبين أن معدل كفاية رأس المال (CA) وربحيّة البنوك الإسلامية (P) ساكنة عند الفرق الأول بينما نسبة السيولة (L) ونسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي (CR) غير ساكنة، مما يستدعي أخذ الفرق الثاني .

وعند أخذ الفرق الثاني وإعادة الإختبار للسلاسل الزمنية تبيّن أنَّ جميع السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية ٥% وأظهرت النتائج رفض الفرضية العدمية للفرق الأول عند مستوى معنوية ٥% .

جدول رقم (١) : نتائج إختبار سكون السلاسل الزمنية

المستوى	LEVEL		FIRST DIFFERENCE		SECOND DIFFERENCE	
المتغيرات	PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF
CA	-2.53	-1.66	-12.5	-13.1	-11.53	-11.53
CR	1.20	0.86	-2.91	-2.16	-8.72	-8.72
L	-0.3	-0.02	-2.40	-2.45	-9.67	-4.36
P	-0.4	-0.4	-3.20	-3.20	-4.92	-4.92

*المصدر: مخرجات برمجية EViews

أما القيم الحرجة لاختبار السكون حسب Mackinnon Critical Values فهي كما يلي :

المستوى		LEVEL	FIRST DIFFERENCE	SECOND DIFFERENCE

[1] Mackinnon James J., Critical Values for Cointegration Test in Long-Run Relationships: Reading in Cointegration, Oxford University Press, 1991, pp 267-276 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اختبار ديكي – فولر ADF	CA	−4.12	−4.20	−4.29
	CR	−3.14	−3.17	−3.21
	L	−2.71	−2.72	−2.74
اختبار فيلبس – بيرون Pp	CA	−4.12	−4.20	−4.29
	CR	−3.14	−3.17	−3.21
	L	−2.71	−2.72	−2.74

* المصدر: مخرجات برمجية EViews

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقدير معلمات نموذج الإنحدار المتعدد Multiple Regression :

بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS.

بعد أن أصبحت البيانات مستقرة بأخذ الفروق(2nd–difference) تم إضافة المتغيـــر AR(2) لحل مشكلة الإرتباط الخطي الذي كان ذا دلالة معنوية والتي تعني حـــل المشـــكلة، لتصـــبح المعادلة:

Estimation Equation:

=====================

P = C(1) + C(2)*L + C(3)*CR + C(4)*CA + [AR(2)=C(5)]

Substituted Coefficients:

=====================

$\hat{P}$ = −135100866.6 + 41734678.71*L + 0.919060*CR + 575656.1*CA −0.086967

جدول رقم (٢) : نتائج تقدير الإنحدار المتعدد

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 05/21/11 Time: 00:02
Sample (adjusted): 2000 2010
Included observations: 11 after adjustments
Convergence achieved after 15 iterations
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.35E+08	46283255	-2.919001	0.0267
L	41734679	19527790	2.137194	0.1064
CR	0.919060	0.204979	4.483684	0.0042
CA	575656.1	211662.5	2.719689	0.0347
AR(2)	-0.086967	0.084279	-1.031894	0.0419

R-squared	0.923271	Mean dependent var	18808844
Adjusted R-squared	0.872119	S.D. dependent var	15125280
S.E. of regression	5408878.	Akaike info criterion	34.14794
Sum squared resid	1.76E+14	Schwarz criterion	34.32880
Log likelihood	-182.8137	F-statistic	18.04935
Durbin-Watson stat	1.837966	Prob(F-statistic)	0.001703

* **المصدر:** مخرجات برمجية EViews

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ النتائج التالية:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحيّة المصارف الإسلامية في الأردن.**

حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت (2.14) عند مستوى معنوية (prob = 0.1064) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (5%) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية H0التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحيّة المصارف الإسلامية في الأردن ورفض الفرضية البديلة H1. وهي غير متوافقة مع دراسة (فرودي٢٠٠٩)، ولعل السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث يعود الى زيادة الأموال المودعة لدى المصارف الإسلامية وبشكلٍ كبير. ولكن هذا يتوافق مع الواقع العملي في عدم قدرة البنوك الإسلامية على الإستفادة من البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض مما يضطرها للإحتفاظ بحجم سيولة عالية بغض النظر عن نسبة السيولة المفروضة من قبل البنك المركزي، وذلك حتى تتمكن من مواجهة طلبات السحب التي قد تتدفق اليها في بعض الأحيان وبأحجام كبيرة وغير متوقعة مما قد يعرضها لأزمات نقص في السيولة وعدم القدرة على السداد.

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحيّة المصارف الإسلامية في الأردن.**

حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت (4.48) عند مستوى معنوية (prob=0.0042) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (5%) مما يقتضي قبول الفرضية البديلة H1التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي الأردني على ربحية المصارف الإسلامية في الأردن ورفض الفرضية العدمية H0 . وهذه النتيجة متوافقة مع معظم الدراسات والنظريات الإقتصادية.

وبهذا فإن أي زيادة في نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي سوف تزيد من المبالغ المحتجزة لدى البنك المركزي بدون استغلالها بأي إستثمار، وخاصةً مع إخضاع ودائع العملاء الإستثمارية والتي تشارك بالربح والخسارة لمتطلبات الإحتياطي النقدي الإلزامي ومعاملتها نفس معاملة ودائع البنوك التقليدية التي تتقاضى عائداً أو فائدةً على هذه الودائع بعكس المصارف الإسلامية التي لا تتقاضى أي عائدٍ عليها نظراً لتحريم هذه الفائدة. وإن تجميد هذه الأرصدة لدى البنك المركزي والحيلولة دون استثمارها في استخدامات المصارف الإسلامية سوف يقلل من ربحيّة المصارف الإسلامية ويحرمها من استغلال جزء من سيولتها الذي تم تجميده دون الأخذ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاعتبار لطبيعة الودائع الاستثمارية التي تشارك بالربح والخسارة ولا يجوز ضمانها. وهذا يشير بأن أثر سياسة تطبيق نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي هو أثرٌ سلبي على ربحيّة البنوك الإسلامية.

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال الذي يفرضه البنك المركزي الأردني على ربحيّة المصارف الإسلامية في الأردن.**

حيث نلاحظ أن قيمة T بلغت (2.71) عند مستوى معنوية (prob = 0.0347) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (5%) مما يقتضي قبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال الذي يفرضه البنك المركزي الأردني على ربحية المصارف الإسلامية في الأردن ورفض الفرضية العدمية H0 . وهي متوافقة مع دراسة (بوعبدلي ٢٠١٠).

إن طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية يستوجب إجراء تعديلات وتفصيلات في مقترحات بازل٢ لتناسب البنوك الإسلامية، إذ إن طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية. مما يعني عدم اتساق منهجية حساب كفاية رأس المال التي تم اقتراحها من قبل لجنة بازل للبنوك الإسلامية. مما يشير بأن أثر سياسة تطبيق معدل كفاية رأس المال الذي يفرضه البنك المركزي هو أثر سلبي على ربحيّة البنوك الإسلامية.

وقد تم الذكر سابقاً أن هذه المشكلة قد حلّت حينما أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٠\٥٠)[١] بتاريخ ٢٠١٠\٨\١٩ يتضمن تعليمات الدعامة الأولى لمعيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفقاً للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

- إن المتغيرات المستقلة فسرت ما مقداره 92.3% من التغير في المتغير التابع بالإعتماد على R-squared.
- إن المتغيرات المستقلة فسرت ما مقداره 87.2% من التغير في المتغير التابع بالإعتماد على Adjusted R-squared .

[١] موقع البنك المركزي الاردني، تعليمات بازل ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- صلاحية نموذج الدراسة المستخدم لأغراض التنبؤ، حيث بلغت قيمة (F-statistic = 18.05) عند مستوى معنوية (prob = 0.0017) أقل من مستوى الدلالـــة المعتمـــد (5%) .

٢. التوصيات

أ- يجب إستبعاد الودائع الآجلة من وعاء الإحتياطي النقدي في المصارف الإسلامية، لأن الودائع الآجلة في البنك الإسلامي تشارك في الربح والخسارة، ويديرها البنك لصـــالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال.

ب- إمكانية قيام البنك المركزي بإستثمار أرصدة المصـــارف الإســـلامية الفائضـــة عـــن الإحتياطي النقدي الإلزامي على أساس المضاربة، ويتم توزيع العائد على الطرفين أو يتقاضى البنك المركزي نسبة معينة من عائـــد المضـــاربة، وتـــدفع بـــاقي الأربـــاح المتحصلة للمصارف الإسلامية كلٌ حسب أرصدته، وذلك ليتم تعـــويض المصـــارف الإسلامية عن الفائدة التي تحصل عليها البنوك التقليدية على فائضـــها المشـــابه لـــدى البنك المركزي.

ج- تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاســـبة والمراجعـــة للمؤسســـات المالية الإســـلامية(AAOIFI) "**Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions**" على المصارف الإســـلامية وذلـــك لاختلاف طبيعة الودائع والحسابات لديها عنها لدى البنوك التقليدية، ، ولهذا يجـــب أن تكون الأسس المطبّقة لمعيار كفاية رأس المال المفروض من البنك المركزي مختلفـــة عنها في البنوك التقليدية.

د- يمكن إنشاء صندوق مشترك للسيولة تساهم فيه البنوك الإسلامية بنسبة مـــن أمـــوال السيولة الفائضة ويتم تقديم السيولة للبنك الإسلامي الذي يمر بحالة عجز مؤقت، ويـــتم ذلك إما على أساس القرض الحسن أو على أساس التمويل بالمضـــاربة أو المشـــاركة وفق ضوابط وأسس ومعايير معينة لا تتعارض مـــع الشـــريعة الإســـلامية. ويـــدار الصندوق بواسطة البنك المركزي أو بواسطة لجنـــة تمثِّـــل المصـــارف الإســـلامية المساهمة في الصندوق. كما يمكن إيداع البنك الإسلامي مبالغ لدى البنـــك المركـــزي زائدة عن الاحتياطي النقدي الإلزامي بدون فائدة، ليستغلها البنك المركزي كما يشـــاء، بالمقابل يودع البنك المركزي مبالغ لدى البنك الإسلامي دون فائدة ولنفس المدة إذا ما احتاج البنك الإسلامي للسيولة.

هـ- قيام البنك المركزي بتطوير وسائله في الرقابة على البنوك الإسلامية بحيث يأخذ بعين الإعتبار طبيعة عملها التي تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة، ساعياً لخلق وســـائل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو بدائل تساعد في التخفيض من المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية والأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها التي تفرض أنماطاً ومعايير مختلفة في الرقابة عليها.

و- إنشاء قسم خاص في البنك المركزي يكون خاصاً بالإشراف على البنوك الإسلامية وتزويده بموظفين مختصين في الإقتصاد الإسلامي ولهم خبرة مصرفية لوضع نماذج خاصة بالرقابة والتفتيش والإشراف على البنوك الإسلامية.

ز- قيام البنك المركزي الأردني بإصدار سندات مقارضة إسلامية لتمويل مشاريع تنموية تمولها الحكومة تشترك في الربح أو الخسارة ولا تحمل أسعار فائدة محدّده وتكتتب بها البنوك الإسلامية لإستثمار الفائض النقدي لديها بدلاً من السندات الحكومية.

ح- إنشاء صندوق إحتياطي مشترك من البنوك الإسلامية والبنك المركزي الأردني يرصد فيه مخصص بنسبة معينة سنوياً لإمداد البنوك الإسلامية بالسيولة عند الحاجة ويستثمر رصيده حسب الطريقة الإسلامية ويوزع ريعه على البنوك المشتركة فيه بما فيها البنك المركزي كلٌ حسب نسبة مساهمته في ذلك الصندوق وذلك على غرار مؤسسة ضمان الودائع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- الخاقاني، نوري عبد الرسول ، "المصرفية الإسلامية – الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- الموسوي، حيدر يونس ، "المصارف الإسلامية – أداءها وآثارها في سوق الأوراق المالية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- الشمري، صادق راشد ، "أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- الوادي، محمود حسين، "الآثار الرقابية والإقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والإئتمان في البنوك الإسلامية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد ٢،الأردن ، ٢٠٠٦م .
- الهندي، عدنان ، "العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية، النسب المصرفية"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- فهمي، حسين كامل، "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٦، بحث رقم ٦٣.
- المالقي، عائشة الشرقاوي ، "البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
- المصري، عبد السميع ، "نظرية الإسلام الإقتصادية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- شحادة، موسى ، "علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية"، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤. –
- كامل، صالح ، "تطور العمل المصرفي الإسلامي" ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، ط٢ ، ٢٠٠٣م.
- حيدر، محمد عبد علي ، "علاقة المصارف اللاربوية بالبنوك المركزية"، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- حطاب، كمال توفيق ، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية"، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، بحث مقدّم للمؤتمر الذي عقدته كلية الشريعة بجامعة الشارقة خلال الفترة من ٧-٢٠٠٢/٥/٩م.
- المالكي، عبدالله عبد المجيد ، "الموسوعة في الجهاز المصرفي الأردني" (البنك الإسلامي الأردني)، المجلد السابع، ١٩٩٦.
- عبّاد، جمعة، "علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن" ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ العدد ٢-٢٠٠٦ سوريا.
- هشام جبر، " إدارة المصارف الإسلامية"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦.
- البنك المركزي الأردني، مجموعة التشريعات المصرفية
- الغريب ناصر، "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- الطراد، إسماعيل إبراهيم. "علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني" ،بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى- مكة المكرمة خلال شهر محرم ١٤٢٤ هـ .
- شاويش، وليد مصطفى ، "علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية"، المؤتمر الذي عقد في كلية الشريعة، جامعة الشارقة خلال الفترة ٧-٢٠٠٢/٥/٩م.
- محمد العمايدة "علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩١م.
- محمد عبد المنعم أبوزيد، "الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- السرطاوي، محمود علي ، "علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية"، بحث مقدَّم للمؤتمر الذي عقدته كلية الشريعة في جامعة الشارقة خلال الفترة م٧-٢٠٠٠/٥/٩م.
- الشبيلي، يوسف عبد الله ، "الخدمات الإستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي" ، مجلدان ، الرياض ، دار ابن الجوزي ، ط١ ، ٢٠٠٥م.
- كامل، صالح ، "النشاط المصرفي الإسلامي والدور الرقابي للبنوك المركزية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ١٣٢، ١٩٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- "المؤسسات المالية الإسلامية وضغوط الأزمة المعاصرة"، مجلة الأسـواق العربيـة، دبي، العدد ٢٣٩، سنة ٢٠٠٩.
- صوان، محمود حسن، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي –دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠١.
- سمحان، حسن محمد، "العمليات المصرفية الإسلامية (مفهـوم ومحاسـبة)"، مطـابع الشمس ، عمان، الأردن.
- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، "موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية"، إعداد لجنـة من الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكـر الإسـلامي، القاهرة ١٩٩٦.
- ناصر ، الغريب ، "أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"، ط٢، ٢٠٠١م.
- النجار ، حنان إبراهيم ، "البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العمليـة،" مجلـة البحـوث التجارية، عدد ٣ ، ١٩٨١.
- النجار ، منال ، "تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية ومصادرها مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعـة عـين شمس كلية التجارة، ١٩٩٥.
- النجار، أحمد عبد العزيز ، "منهج الصحوة الإسلامية – بنوك بلا فوائد"، دار وهران، القاهرة، ١٩٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Foreign References **ثانياً : المراجع الاجنبية :**

- Abdullah Saeed. "Islamic Banking and Interest: A Study of the Prohibition of Riba and Its Contemporary Interpretation". Brill, Boston. 1999.
- Philip Gerrard, J. Barton Cunningham, (1997) "Islamic banking: a study in Singapore", International Journal of Bank Marketing, Vol. 15 Iss: 6.
- Aly Khorshid. "Islamic Insurance: A Modern Approach to Islamic Banking". Rout ledge Curzon. New York. 2004.
- Kamal Naser, Ahmad Jamal, Khalid Al-Khatib, (1999) "Islamic banking: a study of customer satisfaction and preferences in Jordan", International Journal of Bank Marketing, Vol. 17 Iss: 3, pp.135 – 151.
- Nazih N. Ayubi. "Political Islam: Religion and Politics in the Arab World", (Chap. 8 "Islamic Banks, Companies and Services, or the Rise of a Native Commercial Bourgeoisie"). Rout ledge. London. 1991.
- Hempel , Simonson and Coleman, "Bank Management" John Willewy &sons, Inc 4th Edition U.S.A 1994 .
- Knock, Timothy & Macdonald. S. Scott. "Bank Management" Thomson: South-Western, 5th Edition U.S.A 2003.
- M.H dekock, "Central Banking" 4th Edition London 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Kabir M. Hassan, Abdel-Hameed M. Bashir. "Determinants of Islamic Banking Profitability", ERF Paper, Vol. 102003034. (2003), pp. 3-31.
- Fuad Al- Omar, and Mohammed Abdel-Haq, "Islamic Banking", Oxford University Press and Zed Books, London, 1996, P 48.
- Jad Abu Wafaa, "Toward New Financial System: The Islamic Banking", 2000, P 123.
- Janet L. Gray and Thomas W. Harvey, "Quality Valu Banking: Effective Management Systems", J. Wiley, New York 2002.
- Kazarian, Elias, "The Economics of Development: Islamic Banking in Egypt", Lunds, Sweden: University of Lunds, 1991.
- M. Ray Grubbs and R. E. Reienbach, "Customer Service Renaissance", Bankers Publishing Co, Chicago, 2006.
- Mahmoud Ahmed, "Islamic Banking", Islamic Research and Institute and Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1995, PP: 19-23.
- Merlin Gackle, "Bankers as Brokers: the complete guide to selling mutual funds and other fee-based Investment Products", Probus Publication Co., Chicago, 2004.
- Muazzan Ali, "Islam Banking and Strategies of Economic Co-operation", New Centaury Publishers, London, P106.
- Muhamed Abdul Majid, "The Efficiency of Islamic Banks: Empirical Evidence from the Mena and Asian Countries Islamic Banking Sectors", Middle East Business and Economic Review, Vol.20, No.1, June, 2008.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنة	السيولة	الإحتياطي النقدي الإلزامي	معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية *	معدل كفاية رأس المال حسب معايير بازل ٢**	الربح بعد الضريبة	الربح قبل الضريبة
١٩٩٨	٠.٤٩	٢.٠٥٠.٧١١	-----	-----	٦٠٩٩٦٢	٨٣٥٦٧٦
١٩٩٩	٠.٥٥	٥.٧٤٧.٣٦٤	-----	٩٠.٠٠	١٤١٤٨٤٥	١٩١٣٨١٤٢

قائمة الجداول

جدول ١: البنك العربي الاسلامي الدولي البيانات المالية من سنة ١٩٩٨-٢٠١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنة	نسبة السيولة (مرة)	الإحتياطي النقدي الإلزامي	معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية*	معدل كفاية رأس المال حسب معايير بازل ٢**	الربح بعد الضريبة	الربح قبل الضريبة
٢٠٠٠	٠.٦٥	٦.٥٦٢.٦٠٨	-----	٦٨.٠٠	٣١٣٤٧١٠	٤٢٩٤١٢٢
٢٠٠١	٠.٦٦	٧.٣٥٦.٠٢٩	-----	٥٣.٠٠	٢٨٨٢١١٤	٣٩٥٤٢٧٦
٢٠٠٢	٠.٦٠	٢.٥٧٥.٤٧٧	-----	٤١.٠٠	١٨٢٨١٤٨	٢٧١٢٧٩٥
٢٠٠٣	[illegible]	٢.٨٨٨.[illegible]	[illegible]	٣٦.٠٠	١٩٩٣٤٣٨	٣٠٦٠٤٧٢
٢٠٠٤	٠.٥٥	٢.٩٧٧.٣٤٦		[illegible]	١٤٨٥٨٨٢	٢٣٥٧٩٢٤
٢٠٠٥	٠.٥٥	٢.٣٣٣.٨١١	-----	٢٤.٧٨	٣٧٨٥٥٧٢	٦٢٨١٧٨٥
١٩٩٨	٠.٣٧	٧.٣٨٩.٢٠٦٥	-----	١٥.٦٣	٢٩٢٤٢٠١	٤٢٩٣٧٠٧
٢٠٠٦	٠.٥٠	٢.٣٣١.٦١٤	-----	٢١.٤١	٧٩٨٠٠١٤	١٢٥٨٣٤٧٦
٢٠٠٧	٠.٥٠	٢.٢٥٦.١٥٩	-----	٢٠.٩٠	١٠٨٧٠١١٨	١٦٥٢١٨٨٨
٢٠٠٨	٠.٤٢	٢.٩٦٩.٩٨٩	-----	١٩.٤٢	٧٨٢٣٧٢٧	١١٦٨٣٤٠٢
٢٠٠٩	٠.١٣	٢.٧٧٩.٩٤٠	-----	٢١.٧٠	٢٥٩٦٤٧٢	٤٤٠٢٥١٢
٢٠١٠	٠.١٠	٣.٨١٨.٩٦١	٣١.٣٤	_____	٧٠٠٩٥٤٤	١٠٠١٣٦٣٤

* يقوم البنك بإحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار المصارف الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) ولا تعتبر هذه النسبة من متطلبات البنك المركزي الأردني. (تم البدء به منذ العام (٢٠١٠) *(التقارير السنوية للبنوك الإسلامية)*

** وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة إلى مقررات لجنة بازل، على البنك الإحتفاظ برأس مالٍ كافٍ لمواجهة المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وهي المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٢% حسب التعليمات المقررة. *(التقارير السنوية للبنوك الإسلامية)*

جدول ٢: __البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار__ البيانات المالية من سنة ١٩٩٨-٢٠١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٩	٠.٤٠	٧٥٨٩١٩٩٦	-----	١٦.٠٨	١٧٠٩٩٣١	٢٥٦١٧٣٨
٢٠٠٠	٠.٤٦	٤٧٩٨٣٣٤٨	٣٥.١١	١٥.٩٦	٢٠٧٧٧٩٤	٢٩٦٣٩٩٣
٢٠٠١	0.46	٤٩٤٨٦٦١٠	٣٤.٩٧	١٥.٧٦	١٠٠٩٥٧٠	١٣٨٢٩٧٣
٢٠٠٢	0.45	٥٦٠٧١٦٥٢	٣٢.٣٢	١٤.٩٩	٢٠٤٨٢١٠	٣١٠٥٣٥٣
٢٠٠٣	0.56	٦٨٨٧٣٩٥٨	٢٤.٦٠	١٣.٤٦	٣٢٠٤٥٤١	٥٠١٠٨٢٧
٢٠٠٤	0.56	٧٩٢٥٦٢١٧	٢٢.٧٥	١٢.٣٧	٣٣١٠٥٥٥	٤٧٥٩٨٧٧
٢٠٠٥	0.55	٨٩٨٦٩٦٣٣	٢٣.٠٦	١٢.١٠	١٣١٢١٦٧٩	٢٠١٩٦٢٩٩
٢٠٠٦	0.53	٩٨٤٨٣٦٦٦	٢٧.٦٦	١٦.١٧	15472506	٢٤٠٢٤٢٥٩
٢٠٠٧	0.47	١٠٥٦١٨٥٧١	٢٧.٨٣	١٥.٦٩	٢٣٠١٥٤١٣	٣٥٣٤١٢٩٧
٢٠٠٨	0.44	١٢٩٨٨٦٢٩٩	٣١.٠١	١٣.٧٣	٣٥١٩٩٣١٣	٥١٤٧٠٥٠٥
٢٠٠٩	0.46	١٢٧٠٢٢٨٠٩	٣٣.٠٠	١٤.٤٧	٢٧٩٥٤١٦٧	٤٠٠٧٣٤٠٨
٢٠١٠	٠.٤٩	١٥٣٣١١٢٠٥	٢١.٥٧	١٢.٨٦	٢٩٠٩٣٦٩٤	٤٠٦٩٤٤٣٣

* يقوم البنك بإحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار المصارف الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) ولا تعتبر هذه النسبة من متطلبات البنك المركزي الأردني (تم البدء به منذ العام (٢٠٠٠). *(التقارير السنوية للبنوك الإسلامية)*

** وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة إلى مقررات لجنة بازل، على البنك الإحتفاظ برأس مالٍ كافٍ لمواجهة المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وهي المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٢% حسب التعليمات المقررة. *(التقارير السنوية للبنوك الإسلامية)*

الملاحق

UNIT ROOT – LEVEL

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CA

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.664604	0.4202
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on CA

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.531972	0.1325
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CR			
Null Hypothesis: CR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.858055	0.9902
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on CR			
Null Hypothesis: CR has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.201088	0.9956
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on L			
Null Hypothesis: L has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.019248	0.9383
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on L			
Null Hypothesis: L has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.291797	0.8997
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on P

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.375936	0.8846
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on P

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.375936	0.8846
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CA)			
Null Hypothesis: D(CA) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.08093	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CA)			
Null Hypothesis: D(CA) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.52985	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR)			
Null Hypothesis: D(CR) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.160743	0.2287
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CR)			
Null Hypothesis: D(CR) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.913062	0.0753
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(L)

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.452460	0.1510
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(L)

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.404821	0.1617
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(P)			
Null Hypothesis: D(P) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.202536	0.0479
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(P)			
Null Hypothesis: D(P) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.202536	0.0479
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

UNIT ROOT – 2ed DIFFERENCE

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CA,2)			
Null Hypothesis: D(CA,2) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.53526	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CA,2)			
Null Hypothesis: D(CA,2) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.53526	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR,2)			
Null Hypothesis: D(CR,2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.722781	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CR,2)			
Null Hypothesis: D(CR,2) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.722781	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(L,2)

Null Hypothesis: D(L,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.361547	0.0108
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(L,2)

Null Hypothesis: D(L,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.666157	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(P,2)

Null Hypothesis: D(P,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.926157	0.0042
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(P,2)

Null Hypothesis: D(P,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.926157	0.0042
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

"Impact of the Jordanian Central Bank's Control on the profitability of Islamic banks in Jordan for the period (1998-2010 AD)"

Done by: Jamaleddin H. Hajjir

Supervisor: Dr. Mahmood Ali Jaradat

This study aimed to identify the impact of the control of Central Bank of Jordan on the profitability of Islamic banks in Jordan of the period (1998-2010) where the study included a number of factors, namely (the Compulsory Cash Reserve, Liquidity Ratio and Capital Adequacy Ratio), where the study population consisted of the Islamic Bank of Jordan for Finance and investment and Islamic International Arab Bank, a comprehensive survey of the study population has been done, and a study for the data on the subject of the study has been also done, the financial data have been collected from annual reports of these banks, the study period has been formed of thirteen years so as to enable the measurement of basic indicators to identify the factors that makes effect on the profitability of Islamic banks in Jordan.

The study used the method of statistical analysis and record the spectrum by testing hypotheses and analyzing the results related to these factors were the use of statistical tests needed to prove the hypothesis of the study, and through the application of multiple Linear regression of all variables of the study, and after the application of these

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

statistical tests of hypotheses using the analysis program the statistical (E-Views), the results showed that there is no statistically significant impact of the liquidity ratio imposed by the Central Bank of Jordan on the profitability of Islamic banks in Jordan, and that there is statistical significance impact for the compulsory cash reserve ratio and the capital adequacy ratio approved by the Central Bank of Jordan on the profitability of Islamic banks in Jordan.

Some required recommendations have been developed to be compatible with the privacy of Islamic banks, such as the possibility that the central bank investment of the assets of Islamic banks local excess of the statutory cash reserves in one or more of the Islamic banks abroad, the return to be distributed on both parties, can also establish a joint fund for liquidity with contribution of the Islamic banks by funds from the excess liquidity which can provide the necessary liquidity to the Islamic Bank, which is in a state of temporary incapacity.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit